

## وسطية أهل السنة في حكم مرتكب الكبيرة بين الخوارج والمرجئة

إعداد الدكتور/ عواد عبدالله المعتق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد : فإنه من المعلوم أن الرسول ﷺ ترك المسلمين على المحجة البيضاء لكن نتيجة بعض العوامل داخل الدولة الإسلامية وخارجها حدث الخلاف بين المسلمين حول بعض المسائل ، مثل مسألة مرتكب الكبيرة ، فقد إنقسم الناس فيها إلى خوارج أفرطت في الحكم وإلى مرجئة قرّطت في الحكم ، وإلى متوسطين وهم أهل السنة والجماعة . ونظراً لأهمية بيان وسطية أهل السنة والجماعة في هذه المسألة وانحراف الفرق المخالفة ، فقد رأيت أن أكتب بحثاً موجزاً يتلخص في مايلي : تمهيد : في التعريف بالكبيرة .

**المبحث الأول :** الذين أفرطوا في حكم مرتكب الكبيرة وهم الخوارج ، ووافقهم المعتزلة في الحكم الأخروي .

**المبحث الثاني :** الذين فرطوا في حكم مرتكب الكبيرة وهم المرجئة .

**المبحث الثالث :** الذين توسطوا في حكم مرتكب الكبيرة وهم أهل

السنة والجماعة .

وأخيراً أسأله تعالى الإعانة والتوفيق إنه سميع مجيب وصلى الله على نبينا

محمد وآله وصحبه وسلم .

(\*) وردت للكاتبة ترجمة في العدد التاسع والعشرين ص ١٣١٤ .

**تمهيد : في تعريف الكبيرة .**

الكبيرة في اللغة : مفرد كبيرات وكبائر ، مؤنث الكبير ، وهو : الإثم الكبير<sup>(١)</sup> قال ابن منظور في اللسان : الكبيرة هي الفعل القبيحة من الذنوب المنهي عنها شرعاً لعظيم أمرها كالقتل والزنا والفرار من الزحف<sup>(٢)</sup> .

الكبيرة في الاصطلاح : عرفت بتعاريف كثيرة منها : ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : الكبيرة : هي كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب<sup>(٣)</sup> .

وقال القرطبي : الكبيرة : هي كل ذنب عظم الشارع التوعد عليه بالعقاب وشده أو عظم ضرره في الوجود<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن أبي العز - في شرحه للطحاوية - : «إختلف العلماء في الكبائر على أقوال ، فقليل : سبعة ، وقيل : سبعة عشر . وقيل : ما اتفقت الشرائع على تحريمه . وقيل : ما يسد باب المعرفة بالله وقيل : ذهاب الأموال والأبدان وقيل : سميت كبائر بالنسبة والإضافة إلى مادونها . وقيل : لا تعلم أصلاً . أو أنها أخفيت كليلة القدر . وقيل : إنها إلى السبعين أقرب . وقيل : كل ما نهى عنه فهو كبيرة . وقيل : إنها ما يترتب عليها حد ، أو توعد عليها بالنار أو اللعنة أو الغضب . وهذا أمثل الأقوال ... ؛ لأنه يسلم من القوادح الواردة على غيره ، فإنه يدخل فيه كل ما ثبت بالنص أنه كبيرة كالشرك ، والقتل ، والزنا ، وقذف المحصنات .. وأمثال ذلك .

(١) أنظر : القاموس المحيط ج ٢ ص ١٢٤ ، ولسان العرب ج ٣ ص ٢١٢ .

(٢) لسان العرب ج ٣ ص ٢١٢ وأنظر القاموس المحيط ج ٢ ص ١٢٤ (الحاشية) .

(٣) تفسير الطبري ج ٥ ص ٢٧ ، وتفسير القرطبي ج ٥ ص ١٥٩ ، شرح صحيح مسلم للنووي ج ٢ ص ٥٨ .

(٤) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٦٠ - ١٦١ .

ثم قال: وترجيح هذا القول من وجوه أحدها: أنه هو المأثور عن السلف كابن عباس وابن عيينه وابن حنبل رضي الله عنهم وغيرهم.

الثاني: أن الله تعالى قال: ﴿إِنْ تَجَتَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نَكَفَرْنَا عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلُكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾<sup>(١)</sup>

فلا يستحق هذا الوعد الكريم من أوعده بغضب الله أو لعنته وناره، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر. الثالث: أن هذا الظابط مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله من الذنوب، فهو حد متلقى من خطاب الشارع.

الرابع: أن هذا الظابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر بخلاف تلك الأقوال؛ فإن من قال: سبعة، أو سبعة عشر، أو إلى السبعين أقرب - مجرد دعوى. ومن قال: ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه - يقتضي أن شرب الخمر، والفرار من الزحف، والتزوج ببعض المحارم، ونحو ذلك ليس من الكبائر وأن الحبة من مال اليتيم، والسرقة لها، والكذبة الواحدة الخفيفة، ونحو ذلك: من الكبائر، وهذا فاسد. ومن قال: ماسد باب المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان - يقتضي أن شرب الخمر، وأكل الخنزير والميتة والدم وقذف المحصنات - ليس من الكبائر! وهذا فاسد ومن قال: إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها، أو كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة - يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلى صغائر وكبائر وهذا فاسد؛ لأنه خلاف النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر. ومن قال: إنها لا تعلم أصلاً، أو إنها مبهمة - فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها، فلا يمنع أن يكون قد علمها غيره<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

(١) آية ٣١ سورة النساء.

(٢) شرح الطحاوية ص ٤١٧ - ٤١٩ (بتصرف) وأنظر: شرح صحيح مسلم للنووي ج ٢

ص ٨٥ فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٠ ص ٤١٠.

## المبحث الأول: الذين أفرطوا في حكم مرتكب الكبيرة (وهم الخوارج)

أولاً: في التعريف بالخوارج، ونشأتهم:

( أ ) في التعريف بالخوارج .

الخوارج: في اللغة: جمع خارج من الخروج وهو نقيض الدخول .  
يقال: فلان خارج على الإمام الحق: أي لم يدخل في طاعته . ويقال فلان  
خارج عن الطريق: أي حائد عنه .

وقد اشتهر إطلاق هذا الاسم على الحرورية ومن سلك مسلكهم  
لخروجهم عن الناس<sup>(١)</sup>.

الخوارج في الإصطلاح: هم كل من خرج على الإمام الحق الذي  
اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً سواء كان الخروج في أيام الصحابة على  
الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل  
زمان<sup>(٢)</sup>.

والمراد هنا: طائفة مخصوصة كان أول خروجهم على أمير المؤمنين علي  
ابن أبي طالب رضي الله عنه .

سموا خوارج؛ لأنهم خرجوا على الإمام الحق علي رضي الله عنه، ولهم  
أسماء أخرى منها: المحكمة، والحرورية، والمارقة، والشرارة، والقعدة،  
والنواصب<sup>(٣)</sup>.

(١) أنظر: لسان العرب مادة خرج ج١ ص٨٠٧-٨٠٨، والقاموس المحيط ج١ ص٨٥٠.

(٢) أنظر: الملل والنحل ج١ ص١٥٥.

(٣) أنظر: الملل والنحل ج١ ص١٥٥-١٦٠ والاديان والفرق ص١٠٣-١٠٤ وتاريخ الأمم  
والملوك ج١ ص٣٣٨٨ وتأملات في التراث العقدي للفرق الكلامية (فرق الخوارج)

(ب) : نشأتهم .

يرى المؤرخون بأن هذه الفرقة خرجت على الإمام علي رضي الله عنه سنة ٣٧هـ وأن السبب في ذلك هو حادثة التحكيم في حرب صفين .

وبيانها : أنه لما اشتد القتال في صفين بين جيش الإمام علي ، وجيش معاوية وبدأت بوادر النصر تظهر في جيش علي رضي الله عنه . دعا معاوية عمرو بن العاص واستشاره في الموقف فأشار عليه بأن يأمر الجند برفع المصاحف على أسنة الرماح وأن ينادوا كتاب الله بيننا وبينكم ففعلوا ذلك .

على إثر ذلك جاء جماعة من قراء البصرة يتقدمهم مسعر بن فدكي والأشعث بن قيس ، وأجبروا عليا على وقف القتال مهددين قائلين : «أجب إلى كتاب الله إذا دعيت إليه وإلا ندفعك برمتك إلى القوم أو نفعل بك كما فعلنا بابن عفان إنه غلبنا أن يعمل بما في كتاب الله عز وجل والله لتفعلنها أو لنفعلنها بك» فاضطر الإمام علي رضي الله عنه إلى وقف القتال . وأرسل الأشعث بن قيس إلى معاوية يسأله ما يريد برفع المصاحف . فشرح له مراده وهو أن يرسل كل منهما رجلا من عنده يرضاه لأن يكون حكماً يأخذوا عليهما الموائيق بأن يُحييا ما أحيا القرآن وأن يُميتا ما أمات وأضاف معاوية أنه اختار عمرو بن العاص .

وتبنى الأشعث بن قيس هذا الاقتراح وخرج به يقرؤه على الناس حتى مر به على طائفة من بني تميم فيهم عروة بن أذينة فقرأه عليهم . فقال عروة بن أذينة : أتحكمون في دين الله الرجال ؟ وقد أخذ هذه الكلمة من هذا الرجل طوائف من أصحاب علي من القراء وقالوا : لا حكم إلا الله وخرجوا من جيش الإمام علي وحداناً مستخفين واجتمعوا في حروراء وذلك احتجاجاً على وقف القتال والركون إلى الصلح .

ثم لما اجتمع الحكمان عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري واعلنت

نتائج التحكيم في رمضان من سنة ٣٧ هـ ترك سراً جمع كبير من جيش الإمام علي وخرجوا من الكوفة وفيهم عدد من القراء والتحقيقوا بالفئة الأولى عند النهروان وأمروا عليهم عبدالله بن وهب الراسبي الأفندي واختاروا حرقوص ابن زهير السعدي التميمي إماماً للصلاة<sup>(١)</sup>.

وهذا السبب هو أظهر الأسباب في نشأة الخوارج إلا أن هناك أسباباً أخرى هيأت لنشوء هذه الفرقة منها.

١ - النزعة المتشددة التي كانت تسود بعض المؤمنين البسطاء وخصوصاً القراء هذه النزعة فتحت الطريق لنمو نزعات متطرفة في صفوفهم منها نزعة الخوارج.

٢ - كذلك من الأسباب في نشأة الخوارج: العصبية القبلية، والتناحر المتوارث بين القبائل العربية المختلفة، وقد كان جيش الإمام علي رضي الله عنه يضم فئات مختلفة من ربيعة، ومضر، واليمانية، وكانت هذه الفئات يعز عليها أن تكون الصدارة لبعضها دون بعض، فكان لذلك أثره في الاختلاف الذي وقع في صفين ثم في نشوء الخوارج.

٣ - كذلك من الأسباب - كما يراه البعض - أن زعماء الخوارج الأول أو بعضاً منهم على الأقل كانوا يعارضون ولاية عثمان رضي الله عنه واشتركوا في المسؤولية في مقتل عثمان بل فاحروا بذلك، لذلك كانوا يتخوفون من انقطاع الحرب وعقد الصلح؛ مخافة أن يعاقبوا على اشتراكهم في مقتل عثمان. فكانوا سبباً في العمل من أجل الدعوة إلى الحرب واستمرارها<sup>(٢)</sup>.

(١) أنظر: البداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ٢٧٣ - ٢٨٧ وتاريخ الأمم والملوك للطبري ج ٥

ص ٤٨ - ٧٥ المقالات للأشعري ج ١ ص ٦٢ - ٦٤.

(٢) أنظر: تاريخ الأمم والملوك للطبري ج ٥ ص ٥٧، ودراسات في الفرق والعقائد الإسلامية

ص ٩٠ - ٩٤، وتأملات في التراث العقدي للفرق الكلامية (فرق الخوارج)

ص ١١٤ - ١١٥.

## ثانياً: رأي الخوارج في حكم مرتكب الكبيرة مع المناقشة:

### ( أ ) رأي الخوارج في حكم مرتكب الكبيرة .

اختلف في هذه المسألة - فقال بعض كتاب الفرق كالكعبي<sup>(١)</sup>، والشهرستاني<sup>(٢)</sup>، والرازي<sup>(٣)</sup> إن الخوارج يجمعون على تكفير مرتكب الكبيرة، وأنه مخلد في النار .

وقال بعضهم: كالأشعري<sup>(٤)</sup>، والبغدادى<sup>(٥)</sup> - إن هذه المسألة لم يجمعوا عليها وهو الأظهر<sup>(٦)</sup> - فقد قالت الاباضية<sup>(٧)</sup>: إن مرتكبي الكبائر موحدون لا مؤمنون لذا مناكحتهم جائزة، وموارثتهم حلال، لأنهم إنما كفروا كفر نعمة لا كفر ملة<sup>(٨)</sup>. كذلك النجدات<sup>(٩)</sup> قالوا: الفاسق من موافقيهم كافر كفر نعمة<sup>(١٠)</sup>.

أما المحكمة<sup>(١١)</sup> الأولى، والأزارقة<sup>(١٢)</sup>، والعجاردة<sup>(١٣)</sup>، ومن وافقهم،

---

(١) أنظر: الفرق بين الفرق ص ٧٢ . (٢) الملل والنحل ج ١ ص ٥٦ .

(٣) إعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص ٤٦ .

(٤) المقالات للأشعري ص ١٥٦، والفرق بين الفرق ص ٧٢ .

(٥) الفرق بين الفرق ص ٧٢ . (٦) أنظر: الفرق بين الفرق ص ٧٢ .

(٧) هم أتباع عبدالله بن أباض - فرقة من فرق الخوارج - أنظر: الملل والنحل ج ١ ص ١٨٧، والفرق بين الفرق ص ٩٥ .

(٨) الفرق بين الفرق ص ٩٥، ودراسات في الفرق ص ١٠٠ .

(٩) اتباع نجدة بن عامر الحنفي فرقة من فرق الخوارج أنظر: الفرق بين الفرق ص ٨١ - ٨٤ .

(١٠) الفرق بين الفرق ص ٧٢ - ٧٣ .

(١١) أول فرقة من فرق الخوارج - أنظر: الفرق بين الفرق ص ٧٣ - ٧٨ .

(١٢) أتباع نافع بن الأزرق . أنظر: الملل والنحل ج ١ ص ١٦٣، والفرق بين الفرق ص ٧٨ - ٨١ .

(١٣) أتباع عبدالكريم بن عجرد . أنظر: الملل والنحل ج ١ ص ١٧٢، والفرق بين الفرق ص ٨٧ .

فقد قرروا: أن مرتكب الكبيرة من أمة محمد ﷺ كافر مخلد في النار<sup>(١)</sup>.  
وقد وافقهم المعتزلة<sup>(٢)</sup> في الحكم الأخروي حيث قالوا: إن مرتكب  
الكبيرة في الآخرة مخلد في النار. إلا أنهم قالوا بأن عذابه أخف من عذاب  
الكافر<sup>(٣)</sup>.

### (ب) شبهاتهم والجواب عليها.

لقد تمسك الخوارج ومن وافقهم في قولهم بهذه البدعة بشبهات منها  
ما يلي:

الشبهة الأولى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٤)</sup>

وجه الدلالة: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد احتجت الخوارج  
والمعتزلة بهذه الآية وقالوا: صاحب الكبيرة ليس من المتقين فلا يتقبل الله منه  
عملاً، فلا يكون له حسنة، وأعظم الحسنات الإيمان، فلا يكون معه إيمان  
فيستحق الخلود في النار»<sup>(٥)</sup>.

الجواب: قال شيخ الإسلام - بعد أن أورد بعض الأجوبة على هذه

(١) أنظر: الفرق بين الفرق ص ٧٧، ودراسات في الفرق ص ١٠٠.

(٢) المعتزلة: هم فرقة ظهرت في الإسلام في أوائل القرن الثاني وسلكت منهجاً عقلياً متطرفاً  
في بحث العقائد الإسلامية، وهم أصحاب وأصل بن عطاء الغزال الذي طرده الحسن  
البصري بسبب قوله بالمنزلة بين المنزلتين، فاعتزل في سارية من سواري مسجد البصرة  
وأنضم إليه جماعة استحسنتوا رأيه فسموا المعتزلة لاعتزالهم الحسن البصري وقول الأمة  
بأسرها وزعمهم أن مرتكب الكبيرة قد إعتزل المؤمنين والكافرين وقد افترقوا إلى فرق  
تجمع على آراء يسمونها الأصول الخمسة. وهي: التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد،  
والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. انظر: الفرق بين الفرق  
ص ١٢٠-١٢٢، الملل والنحل ج ١ ص ٥٠-٧٣ التبصير في الدين ص ٦٦-٧٩،  
المعتزلة (زهدي جاد الله) ص ٣، ودراسات في الفرق ص ٨٣.

(٣) أنظر: التبصير في الدين للأسفرايني ص ٤٢، والملل والنحل ج ١ ص ٤٨.

(٤) آية ٢٧ سورة المائدة.

(٥) الفتاوى ج ٧ ص ٤٩٤-٤٩٥.



الشبهة قال : والجواب الصحيح أن المراد من اتقى الله في ذلك العمل كما قال الفضيل<sup>(١)</sup> بن عياض في قوله تعالى : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾<sup>(٢)</sup> قال : أخلصه وأصوبه . قيل يا أبا علي ، ما أخلصه وأصوبه ؟ قال : إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً ، والخالص : أن يكون لله ، والصواب : أن يكون على السنة فمن عمل لغير الله - كأهل الرياء - لم يقبل منه ذلك كما في الحديث الصحيح يقول الله عز وجل : « أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه »<sup>(٣)</sup> ، وقال عليه السلام - في الحديث الصحيح - « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »<sup>(٤)</sup> أي فهو مردود غير مقبول . فمن اتقى الكفر وعمل عملاً ليس عليه أمر النبي ﷺ لم يقبل منه كمن صلى بغير وضوء لم يقبل منه ؛ لأنه ليس متقياً في ذلك العمل وإن كان متقياً للشرك .. إلى أن قال : لا يجوز أن يراد بالآية إن الله لا يقبل العمل إلا ممن يتقي الذنوب كلها ؛ لأن الكافر والفاسق حين يريد أن يتوب ليس متقياً ، فلو كان قبول العمل مشروطاً بكون الفاعل حين فعله لا ذنب له إمتنع قبول التوبة . بخلاف ما إذا اشترط التقوى في العمل ، فإن التائب حين يتوب يأتي بالتوبة الواجبة ، وهو حين شروعه في التوبة منتقل من الشر إلى الخير لم يخلص من الذنب بل هو متقي في حال تخلصه منه

وأيضاً فلو أتى الإنسان بأعمال البر - وهو مضر على كبيرة ثم تاب

(١) هو الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي شيخ الحرم المكي ثقة في الحديث أخذ عنه خلق منهم الشافعي . ولد سنة ١٠٥هـ - توفي سنة ١٨٧هـ أنظر : الأعلام للزركلي ج ٥ ص ١٥٣ .

(٢) آية ٢ سورة الملك .

(٣) أخرجه مسلم في الزهد باب من أشرك في عمله غير الله برقم ٢٩٨٥ .

(٤) رواه البخاري في كتاب الاعتصام باب ٢٠ . ومسلم في كتاب الأقضية باب ١٧ ، ١٨ .

لوجب أن تسقط سيئاته بالتوبة وتقبل منه تلك الحسنات - وهو حين أتى بها كان فاسقاً وأيضاً: الكافر إذا أسلم وعليه للناس مظالم .. وكذلك الذمي إذا أسلم - قُبِلَ إسلامه مع بقاء مظالم العباد عليه ؛ فلو كان العمل لا يقبل إلا ممن لا كبيرة عليه لم يصح إسلام الذمي حتى يتوب من الفواحش .. بل يكون مع إسلامه مخلداً .

وقد كان الناس مسلمين في عهد رسول الله ﷺ ولهم ذنوب وعليهم تبعات فيقبل إسلامهم .. ولانعرف أحداً من المسلمين جاءه ذمي يسلم فقال له لا يصح إسلامك حتى لا يكون عليك ذنب وكذلك سائر أعمال البر من الصلاة والزكاة وغيرهما<sup>(١)</sup> .

فإذا كان المراد بالمتقين في ذلك العمل الذي وعد بقبوله لم يلزم عدم قبول العمل من صاحب الكبيرة وبذلك يبطل الاستدلال بالآية على تخليد صاحب الكبيرة في النار . والله أعلم .

الشبهة الثانية : قوله تعالى :

﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾<sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة : قالوا : والفاسق تحيط به جهنم فوجب أن يكون كافراً<sup>(٣)</sup> .  
الجواب : نقول : إن الآية تؤكد بأن جهنم محيط بالكاferين وهو من أنواع عذاب الله لهم لكنها لم تقصر الإحاطة بهم ؛ إذ أنه سبحانه لم يقل : وإن جهنم لا تحيط إلا بالكاferين وليس يلزم من كونها محيطة بقوم ألا تحيط بقوم سواهم أي لا يلزم من كونها محيط بالكاferين ألا تحيط بالفاسقين وعليه فلا دلالة في الآية على ما يزعمونه<sup>(٤)</sup> . والله أعلم .

(١) أنظر : الفتاوى ج٧ ص٤٩٥ - ٤٩٨ .

(٢) آية ٤٩ سورة التوبة .

(٣) شرح نهج البلاغة ج٨ ص١٥ .

(٤) أنظر : نهج البلاغة ج٨ ص١٥ .

الشبهة الثالثة: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِرْتُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُّؤْمِنٌ﴾ (١)

وجه الدلالة: قالوا: إن هذا يقتضي أن من لا يكون مؤمناً فهو كافر والفاسق ليس بمؤمن فوجب أن يكون كافراً (٢).

الجواب: يقال لهم: أولاً: أما قولكم الفاسق ليس بمؤمن إن أردتم ليس بمؤمن كامل الإيمان فنحن نوافقكم على ذلك، وإن أردتم نفي الإيمان المطلق فهذا مردود بل هو مؤمن ناقص الإيمان، وكونه مؤمناً ناقص الإيمان لا ينافي نسبته إلى الفئة المؤمنة بدليل أن الله نسبته إلى المؤمنين في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا طَأَفَتْنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا﴾. الآية (٣) وإذا كان كذلك فلا دلالة في الآية على ما تزعمونه.

ثانياً: على التسليم بأن الفاسق لا ينسب إلى الفئة المؤمنة فإن (من) هاهنا للتبعية، وليس في ذكر التبعية نفي الثالث، وهو الفاسق: المؤمن بإيمانه الفاسق بكبيرته، أو المؤمن ناقص الإيمان.

كما أن قوله ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾. الآية (٤) لا ينبغي وجود دابة تمشي على أكثر من أربع كبعوض الحشرات (٥). وبذلك يبطل إستدلالك بالآية على تكفير الفاسق. والله أعلم.

الشبهة الرابعة: إستدلوا بعموم النصوص التي فيها الوعيد بالتخليد

(١) آية ٢ سورة التغابن.

(٢) شرح نهج البلاغة ج ٨ ص ١١٨.

(٣) آية ٩ سورة الحجرات.

(٤) آية ٤٥ سورة النور.

(٥) أنظر: شرح نهج البلاغة ج ٨ ص ١١٨.

لأصحاب الكبائر كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا...﴾<sup>(١)</sup> وقال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ﴿وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا \* يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾<sup>(٣)</sup> وغيرها كثير<sup>(٤)</sup>.

وجه الاستدلال: قالوا هذه النصوص فيها الوعيد بالتخليد لأصحاب الكبائر في النار ولا يخلد في النار إلا الكفار<sup>(٥)</sup>.

الجواب: في الإجابة عن هذه النصوص أقوال منها.

الأول: أن المراد بالخلود لمستحل هذه الكبائر والمستحل كافر إجماعاً والكافر مخلد<sup>(٦)</sup> لما روى عن ابن عباس في معنى قوله (متعمداً) أنه قال متعمداً: أي مستحلاً لقتله فهذا يؤول إلى الكفر إجماعاً والكافر مخلد<sup>(٧)</sup> وقال أبو السعود: «ولا دليل في الآية على القول بخلود عصاة المؤمنين في النار لما قيل أنها في حق المستحل، كما هو رأي عكرمة وأحزابه بدليل أنها نزلت في مقيس بن ضبابة الكنايني المرتد...»<sup>(٨)</sup> وقال الطبري - في قوله: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾<sup>(٩)</sup> قال: «فإن قال

(١) آية ١٤ سورة النساء.

(٢) آية ٩٣ سورة النساء.

(٣) آية ٦٩ سورة الفرقان.

(٤) أنظر: الفصل ج٤ ص٤٦، ولوامع الأنوار البهية ج١ ص٣٧٠.

(٥) أنظر: لوامع الأنوار البهية ج١ ص٣٦٨، والفصل ج٤ ص٤٦.

(٦) لوامع الأنوار البهية ج١ ص٣٧٠.

(٧) أنظر: تفسير القرطبي ج٥ ص٣٣٤.

(٨) تفسير أبي السعود ج٢ ص٢١٧.

(٩) آية ١٤ سورة النساء.

قائل : أو مخلص في النار من عصي الله ورسوله في قسمة الميراث ؟ قيل : نعم .  
إذا جمع إلى معصيتهما في ذلك شكاً في أن الله فرض عليه ما فرض على عباده  
في هاتين الآيتين . أو علم ذلك فحادّ الله ورسوله في أمرهما ..<sup>(١)</sup> وقال  
الشوكاني - في قوله ( ... ولايزنون .. ) - « أي فيستحلون الزوجة المحرمة  
بغير نكاح »<sup>(٢)</sup> وعلى هذا فالآيات لا تتناول صاحب الكبيرة ؛ لأنها في  
الكافر .

الثاني : أن الجزاء في الآيات ليس المقصود وقوعه وإنما الإخبار به<sup>(٣)</sup> .  
يقول الطبري : « وقوله تعالى ( فجزاؤه .. ) أي يستحق ما ذكره الله من  
العقاب إن شاء أن يجازيه<sup>(٤)</sup> وقال أبو السعود بمثل ذلك<sup>(٥)</sup> وإذا كان كذلك  
فلا دلالة في الآيات على تخليد أهل الكبائر في النار .

الثالث : وهو الأظهر : أن هذه النصوص مخصوصة بالنصوص الدالة  
على العفو بمشيئة الله ، والتوبة ، وأحاديث الشفاعة الدالة على إخراج  
الموحدين من النار .

يقول القرطبي - بعد ذكر قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا  
مُتَعَمِّدًا .. ﴾<sup>(٦)</sup> الآية مخصوصة بآيات وأحاديث فمن الآيات قوله  
تعالى : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ .. ﴾ الآية<sup>(٧)</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ  
الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا نَفَعَلُوا ﴾<sup>(٨)</sup>  
وقوله تعالى ﴿ .. وَتَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ .. ﴾ الآية<sup>(٩)</sup>

(١) تفسير الطبري ج ٨ ص ٧٢ .

(٢) أنظر : تفسير الشوكاني ج ٤ ص ٨٨ .

(٣) أنظر : لوامع الأنوار البهية ج ١ ص ٣٧٠ .

(٤) مختصر تفسير الطبري ص ٧٤ .

(٥) تفسير أبي السعود ج ٢ ص ٢١٧ .

(٦) آية ٩٣ سورة النساء .

(٧) آية ١١٤ سورة هود .

(٨) آية ٢٥ سورة الشورى .

(٩) آية ٤٨ سورة النساء .

وتوضيح ذلك أنه ليس الأخذ بظاهر هذه النصوص أولى من الأخذ بظاهر تلك النصوص، والأخذ بالظاهرين متناقض فلا بد من التخصيص.

وأما الأخبار المخصصة لعموم الآية فكثيرة، منها: حديث عبادة بن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم قال: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا.. إلى أن قال فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله إن شاء عفى عنه، وإن شاء عاقبه»<sup>(١)</sup>، وحديث أبي هريرة في الرجل الذي قتل مائة نفس<sup>(٢)</sup>.

ثم أنهم - الخوارج ومن وافقهم - قد أجمعوا معنا في الرجل يشهد عليه بالقتل أو الزنا ويقر بأنه قتل أو زنى ويأتي السلطان فيقيم عليه الحد، فهذا غير نافذ عليه الوعيد في الآخرة إجماعاً على مقتضى حديث عبادة. فقد انكسر عليهم ما تعلقوا به من عموم هذه النصوص ودخلها التخصيص بما ذكر<sup>(٣)</sup>.

من كلام القرطبي: يظهر أن هذه النصوص مخصوصة بالنصوص الدالة على العفو والتوبة. وعليه فيبطل الاستدلال بعمومها على تخليد أصحاب الكبائر في النار والله أعلم.

#### الشبهة الخامسة:

إستدلوا بما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يزني

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان - الباب الحادي عشر حديث رقم ١٨. وأنظر: فتح الباري ج ١ ص ٦٤، ٦٨.

(٢) رواه مسلم في كتاب التوبة باب قبول التوبة وإن كثر قتله برقم ٤٦. أنظر صحيح مسلم ج ٤ ص ٢١١٨.

(٣) أنظر: تفسير القرطبي ج ٥ ص ٣٣٤ (بتصرف).

الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن.. الحديث»<sup>(١)،(٢)</sup> .

وجه الاستدلال : أن ظاهر الحديث يدل على نفي الإيمان عمن أتى شيئاً من هذه الكبائر ومن نفى عنه الإيمان فهو كافر . يقول السمائي - أحد علمائهم - «الإيمان في قلوب أهله أثبت من الجبال الرواسي على قرارها، فلا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن : أي لا يبقى إيمان مع الزنا فإنه إذا أقدم على الزنا خلع ربة الإيمان من عنقه، فيزني وهو خارج من حيلة الإيمان الصحيح، إذ صار منتهكاً لحرم ربه عز وجل.. فهو لا يقف على حدود طاعة الله تعالى، ومن كان كذلك فلا فرق بينه وبين الحيوان كما لا فرق بينه وبين الكافر»<sup>(٣)</sup> .

الجواب : يقول ابن تيمية - رحمه الله - : «الجمهور من السلف والخلف .. يقولون الإسلام أوسع من الإيمان فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً، ويقولون في قول النبي ﷺ : «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن.. الحديث» أنه يخرج من الإيمان إلى الإسلام، ودَوَّروا للإسلام دائرة ودَوَّروا للإيمان دائرة أصغر منها في جوفها وقالوا: إذا زنى خرج من الإيمان إلى الإسلام ولا يخرج من الإسلام إلى الكفر ودليل ذلك أن الله تبارك وتعالى قال : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً . . الآية ﴾<sup>(٤)</sup> فقد قال تعالى ﴿ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب نقصان الإيمان بالمعاصي . وأنظر : صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ٤١ .

(٢) الفصل لابن حزم ج ٣ ص ٢٣٠ .

(٣) أصدق المناهج للسمائي ص ٣٤ - ٣٥ .

(٤) آية ١٤ سورة الحجرات .

قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴿١﴾ وهذا الحرف - أي لما - ينفي به ما قرب وجوده وانتظر وجوده ولم يوجد بعد ... فلما قالوا: (آمنا) قيل (لم تؤمنوا) بعد بل الإيمان مرجو منتظر منكم .. فالخطاب هؤلاء المخاطبين قد أخبر عنهم أنهم لما يدخل الإيمان في قلوبهم ومع ذلك قيل لهم ﴿... وَإِنْ تَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا...﴾ (١)

فلو لم يكونوا في هذه الحال مثابين على طاعة الله ورسوله لكان خلاف مدلول الخطاب . والإثابة على الطاعة تدل على وجود إيمان تصح به الطاعة ثم بين سبحانه وصف المؤمنين الذين أخرج هؤلاء منهم فقال سبحانه:

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا... ﴾ (٢)

وهذا نعت محقق الإيمان لا نعت من معه مثقال ذرة من إيمان كما في قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ... ﴾ الآية (٣)

ومنه قوله ﷺ: « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » (٤) وأمثال ذلك فدل البيان على أن الإيمان المنفي عن هؤلاء الأعراب: هو هذا الإيمان الذي نفى عن فساق أهل القبلة الذين لا يخلدون في النار بل قد يكون مع أحدهم مثقال ذرة من إيمان ونفى هذا الإيمان لا يقتضي ثبوت الكفر الذي يخلد صاحبه في النار (٥).

وعلى ذلك فالإيمان المنفي عن الزاني إنما هو الإيمان الكامل (٦). ونفي هذا الإيمان لا يقتضي ثبوت الكفر الذي يخلد في النار . ومما يؤكد ذلك ما ورد في الصحيحين عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) آية ١٤ سورة الحجرات .

(٣) آية ٢ سورة الأنفال .

(٢) آية ١٥ سورة الحجرات .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) الفتاوى ج ٧ ص ٤٧٦ - ٤٧٨ (بتصرف) .

(٦) أنظر: قواعد العقائد للغزالي ص ٢٥٩ وشرح صحيح مسلم للنووي ج ٢ ص ٤١ .



«أتاني جبريل عليه السلام فبشرني أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق.. الحديث»<sup>(١)</sup> فدل هذا على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة بمشيئة الله وإن ارتكب بعض الكبائر كالزنا والسرقة مما يدل على أن ارتكاب هذه الكبائر لا يخرج من الإيمان إلى الكفر وإنما ينقص الإيمان، وإذا كان كذلك فلا دلالة في الحديث على ما يزعمونه والله أعلم.

الشبهة السادسة: قوله ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»<sup>(٢)</sup> يقول ابن حزم: «واحتج أيضاً من كفر من ذكرنا بأحاديث منها قوله ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»<sup>(٣)</sup> ويقول ابن حجر - بعد سياقه هذا الحديث -: «إن ظاهره يقوي مذهب الخوارج الذين يُكفرون بالمعاصي»<sup>(٤)</sup>.

الجواب: يقول ابن حجر - بعد أن أورد هذا الحديث -: «ولا مستمسك للخوارج فيه لأن ظاهره غير مراد لكن لما كان القتال أشد من السباب؛ لأنه مفضي إلى إزهاق الروح عبر عنه بلفظ أشد من لفظ الفسق وهو الكفر، ولم يرد حقيقة الكفر المخرج من الملة بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير معتمداً على ما تقرر من القواعد أن مثل ذلك لا يخرج عن الملة مثل حديث الشفاعة ومثل قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٥)</sup>  
أو أطلق عليه الكفر لشبهه به لأن قتال المؤمن من شأن الكافر»<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة. صحيح مسلم (بشرح النووي) ج ٢ ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي. أنظر: جامع الأصول ج ١٠ حديث ٨٤٣٧.

(٣) الفصل ج ٣ ص ٢٣٠. (٤) فتح الباري لابن حجر ج ١ ص ١١٢.

(٥) آية ١١٦ النساء. (٦) فتح الباري ج ١ ص ١١٢.

وقال ابن حزم: «إن قوله عليه الصلاة والسلام (المسلم) ها هنا عموم للجنس ولا خلاف في أن من نابذ جميع المسلمين وقتلهم لإسلامهم فهو كافر. برهان هذا هو ما ذكرنا قبل من نص القرآن في أن القاتل عمداً والمقاتل مؤمناً وكلامه صلى الله عليه وآله لا يتعارض ولا يختلف<sup>(١)</sup>.

من كلام ابن حجر وابن حزم يتضح أنه لا يراد بالحديث الحكم بالكفر المخرج من الملة على مرتكب كبيرة القتل، وإذا كان كذلك لم يبق للخوارج مستمسك في الحديث والله أعلم.

#### الشبهة السابعة:

يقول شيخ الإسلام- بعد أن ذكر رأيهم في مرتكب الكبيرة-: «وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجيين إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجياً. قالوا: فإذا كان الإيمان مركباً من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة، لزم زواله بزوال بعضها. وهذا قول الخوارج والمعتزلة...»<sup>(٢)</sup>.

الجواب: يقال لهم: لا يلزم من زوال بعض الأمور المجتمعة زوال سائرهما سواء سميت مركبة أو مؤلفة أو غير ذلك لا يلزم من زوال بعض الأجزاء زوال سائرهما. وما مثلوا به من العشرة والسكنجيين مطابق لذلك، فإن الواحد من العشرة إذا زال لم يلزم زوال التسعة بل قد تبقى التسعة، فإذا زال أحد جزئي المركب لا يلزم منه زوال الجزء الآخر، لكن أكثر ما يقولون.. زالت الهيئة الاجتماعية وزال ذلك الاسم الذي استحقته الهيئة بذلك الاجتماع والتركيب كما يزول اسم العشرة والسكنجيين.

فيقال: أما كون ذلك المجتمع المركب ما بقي على تركيبه فهذا لا ينزع

(١) الفصل لابن حزم ج٣ ص٢٣٧.

(٢) الفتاوى ج٧ ص٥١١ وانظر: الفصل ج٤ ص٤٧.

فيه عاقل ولا يدعي عاقل أن الإيمان أو الصلاة أو الحج أو غير ذلك من العبادات المتناولة لأمر، إذا زال بعضها بقي ذلك المجتمع المركب كما كان قبل زوال بعضه.. ولكن لا يلزم زوال بقية الأجزاء.

وأما زوال الاسم فيقال لهم هذا (أولاً) بحث لفظي، إذا قدر أن الإيمان له أبعاد وشعب؛ كما قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث المتفق عليه: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»<sup>(١)</sup> كما أن الصلاة والحج له أجزاء وشعب، ولا يلزم من زوال شعبة من شعبه زوال سائر الأجزاء والشعب؛ كما لا يلزم من زوال بعض أجزاء الحج والصلاة زوال سائر الأجزاء، فدعواهم أنه إذا زال بعض المركب زال البعض الآخر ليس بصواب، ونحن نسلم لهم أنه ما بقي إلا بعضه لا كله وأن الهيئة الاجتماعية ما بقيت كما كانت. بقي النزاع هل يلزم زوال الاسم بزوال بعض الأجزاء، فيقال لهم: المركبات في ذلك على وجهين، منها: ما يكون التركيب شرطاً في إطلاق الاسم، ومنها: ما لا يكون كذلك، فالأول كاسم العشرة... ومنها ما يبقى الاسم بعد زوال بعض الأجزاء وجميع المركبات المتشابهة الأجزاء من هذا الباب وكذلك كثير من المختلفة الأجزاء، فإن المكيلات والموزونات كالحنطة تسمى حنطة وهي بعد النقص حنطة، وكذلك التراب والماء ونحو ذلك. وكذلك لفظ العبادة والطاعة.. ونحو ذلك مما يدخل فيه أمور كثيرة، يطلق الاسم عليها قليلها وكثيرها.. وكذلك لفظ القرآن يقال على جميعه وعلى بعضه.. وإذا كانت المركبات على نوعين بل غالبها من هذا النوع لم يصح قولهم إنه إذا زال جزءه لزم أن يزول الاسم.. إذا أمكن أن يبقى الاسم مع بقاء الجزء الباقي.

(١) رواه البخاري في الإيمان باب أمور الإيمان ج ١ ص ٨. ومسلم في الإيمان باب بيان عدد شعب الإيمان. مسلم (شرح النووي) ج ٢ ص ٣. وأبو داود والترمذي والنسائي عن أبي هريرة أنظر: جامع الأصول ج ١ حديث ١٩.

ومعلوم أن اسم «الإيمان» من هذا الباب فإن النبي ﷺ قال : « الإيمان بضع وسبعون شعبة أفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان »<sup>(١)</sup> ثم من المعلوم أنه إذا زالت الإمطة ونحوها لم يزل اسم الإيمان . وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال : « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان »<sup>(٢)</sup> فأخبر أنه يتبع بعض ويبقى بعضه وأن ذلك من الإيمان ، فعلم أن بعض الإيمان يزول ويبقى بعضه ، وهذا ينقض ما أخذهم الفاسدة ويبين أن اسم الإيمان مثل اسم القرآن<sup>(٣)</sup> يطلق على جميعه وعلى بعضه - وعليه فالإيمان يزول بعضه ولا يلزم زوال الباقي كما لا يلزم زوال اسمه وبذلك تبطل هذه الشبهة والله أعلم .

**(ج) : في ذكر بعض اللوازم والأدلة التي تؤكد بطلان هذه البدعة :**

بعد عرض أمثلة من شبهاتهم والجواب عنها نشير إلى بعض اللوازم والأدلة التي تؤكد بطلان هذه البدعة .

مما يؤكد بطلان هذه البدعة ما يلي :

أولاً : إنه يلزم من القول بأن مرتكب الكبيرة كافر أن يكون حكمه حكم غيره ممن كفر بعد إيمانه ، وهو أن يكون مرتدّاً يجب قتله لقوله ﷺ : « من بدل دينه فاقتلوه »<sup>(٤)</sup> ولا تجري الحدود في الزنا والسرقة والخمر . وهذا معلوم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام ؛ إذ أن نصوص الكتاب والسنة ،

(١) سبق تخريجه .

(٢) رواه الترمذي عن أبي سعيد الخدري برقم ٢٦٠١ في صفة جهنم باب رقم ١٠ وقال : هذا حديث حسن صحيح . أنظر : جامع الأصول ج٩ حديث ٧٠٠٠ (المتن والحاشية) .

(٣) الفتاوى ج٧ ص٥١٤-٥١٧ (بتصرف) .

(٤) أخرجه البخاري عن ابن عباس في إستنباط المرتدين باب حكم المرتد ج١٢/٢٣٨ و٢٣٩ والترمذي برقم ١٤٧٨ في الحدود باب ما جاء في المرتد . وأنظر : جامع الأصول حديث

والاجماع تدل على أن الزاني - البكر - والسارق والقاذف لا يقتلون بل يقام عليهم الحد .

كما قال تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ . . .  
الآية ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى في حكم السارق : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا كِتَابًا مِّنْ لَّدُنَّ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup>  
وفي شارب الخمر روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً كان على عهد رسول الله ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً وكان يضحك النبي ﷺ وكان ﷺ قد جلده في الشراب ، فأتى به يوماً فأمر به فجلد فقال رجل من القوم : اللهم العنه ما أكثر ما يؤتي به فقال ﷺ : « لا تلعنوه فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله »<sup>(٣)</sup> فقد أمر ﷺ بجلد شارب الخمر ولم يقتله بل نهى عن لعنه بعينه وشهد لهذا الرجل بحب الله ورسوله مع أنه تكرر منه شرب الخمر ولم يحكم عليه ولا على غيره من أصحاب الكبائر كالسارق والزاني بالكفر بل كان يستغفر لهم<sup>(٤)</sup> .

كما أجمعت الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك . فدل ذلك على أنه ليس بمرتد .

كما يلزم أيضاً من كونه كافراً التفريق بينه وبين أهله ، وأن لا يرث ولا يورث إلى غير ذلك مما يشترط فيه الإسلام - لقوله عز وجل :  
﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ ۚ وَلَآئِمَةٌ مُُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ

(١) آية ٢ سورة النور .

(٢) آية ٣٨ سورة المائدة .

(٣) رواه البخاري في كتاب الحدود باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة برقم ٦٧٨٠ وانظر : صحيح البخاري (مع الفتح) ج ١٢ ص ٧٥٥ .

(٤) أنظر : مجموع الفتاوى ج ٧ ص ٤٨٣ ، ٦٧١ .

أَعَجَبْتُمْ<sup>١</sup> وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا... الآية<sup>(١)</sup>  
ولقوله ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»<sup>(٢)</sup>.

لكن النبي ﷺ لم يفرق بين من فعل الكبيرة مما دون الشرك - وبين أهله ولم يحرمه من ميراث من له الإرث منه، وكذلك صحابته والتابعون لهم بإحسان مما يدل على أنه غير كافر.

ثانياً: أن الله سمي أهل الكبائر مؤمنين مع إرتكابهم لها - كما في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ طَافِئَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا... الآية﴾<sup>(٣)</sup> (٤) قال ابن كثير - رحمه الله - : «فسماهم مؤمنين مع الاقتتال، وبهذا استدل البخاري وغيره على أنه لا يخرج عن الإيمان بالمعصية وإن عظمت لا كما يقوله الخوارج ومن تابعهم...»<sup>(٥)</sup> ومثل هذه الآية أيضاً قوله تعالى :

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنثَىٰ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ... الآية﴾<sup>(٦)</sup> قال ابن حزم - رحمه الله - : «فابتدأ الله عز وجل بخطاب أهل الإيمان من كان فيهم من قاتل أو مقتول، ونص تعالى على أن القاتل عمداً وولي المقتول أخوان . وقد قال تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾»<sup>(٧)</sup> فصح أن القاتل عمداً مؤمن بنص القرآن ،

(١) آية ٢٢١ سورة البقرة.

(٢) رواه البخاري في كتاب الفرائض باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم .. برقم

٦٧٦٤ . أنظر : فتح الباري ج ١٢ ص ٥٠ .

(٣) آية ٩ سورة الحجرات .

(٤) أنظر : الفتاوى ج ٧ ص ٤٨٣ .

(٥) تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٢٢١ .

(٦) آية ١٧٨ سورة البقرة .

(٧) آية ١٠ سورة الحجرات .

وحكمه له بإخوة الإيمان ولا تكون للكافر مع المؤمن تلك الأخوة ..»<sup>(١)</sup> وإذا صح أن مرتكب الكبيرة لم يخرج من الإيمان بطل ما تزعمه الخوارج من القول بكفره وأنه مخلد في النار .

ثالثاً: ماورد من الأدلة الدالة على الموازنة بين الحسنات والسيئات وأن الله لا يضيع عمل عامل -

قال تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ .. الآية ﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ \* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> وقال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا .. الآية ﴾<sup>(٤)</sup>

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أتدرون من المفلس؟ قالوا المفلس فينا من لا درهم له ولا متناع فقال: إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فئت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار»<sup>(٥)</sup> فصح بما ذكر أن للعصاة حسنات مقبولة وإذا كانوا كذلك لم يكونوا كافرين<sup>(٦)</sup>.

(١) الفصل ج ٣ ص ٢٣٥، ٢٣٦ .

(٢) آية ٤٧ سورة الأنبياء .

(٣) آية ٧، ٨ سورة الزلزلة .

(٤) آية ٤٠ سورة النساء .

(٥) رواه مسلم عن أبي هريرة في كتاب البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم . أنظر : صحيح

مسلم (بشرح النووي) ج ١٦ ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٦) أنظر: الفصل ج ٣ ص ٢٣٢ - ٢٣٣ ، ج ٤ ص ٤٨ - ٤٩ .

رابعاً: ماورد من الأدلة التي تدل على عفو الله عن عباده وسعة مغفرته لهم وأنه لا يضيع إيمانهم كقوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(١)</sup>

فقد دلت هذه الآية على أن مغفرته سبحانه قد تنال كل صاحب معصية بمشيئته غير الشرك ومرتكب الكبيرة ليس بمشرك ، وعليه فهو داخل تحت مشيئة الله .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ومرتكب الكبيرة معه إيمان فالله لا يضيع إيمانه ، وعليه فهو ليس بكافر .

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال ﷺ : « من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ... أدخله الله الجنة على ما كان من العمل »<sup>(٣)</sup> ومرتكب الكبيرة قد شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله - فهو موعود بدخول الجنة ومن وعد بدخولها فليس بكافر .

وإذا ثبت أن مرتكب الكبيرة مما دون الشرك تحت مشيئة الله<sup>(٤)</sup> ، وأن الله لا يضيع إيمانه بل إن الله وعده بالجنة ، إذا ثبت ذلك بطل القول بكفره وأنه مخلد في النار .

خامساً: ماورد من الأدلة الدالة على الشفاعة بأنواعها المختلفة التي أعظمها

(١) آية ٤٨ سورة النساء .

(٢) آية ١٤٣ سورة البقرة .

(٣) رواه البخاري عن عبادة بن الصامت في كتاب أحاديث الأنبياء باب قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ بِرَقْم ٣٤٣٥ صحيح البخاري بشرح (فتح الباري) ج٦ ص٤٧٤ . ومسلم (يشرح النووي) ج١ ص٢٦ .

(٤) أنظر : الفتاوى ج٧ ص٤٨٤ - ٤٨٧ . وتأملات في التراث العقدي ص٢٤٢ - ٢٤٣ .



شفاعة نبينا ﷺ لأهل الموقف وهي المقام المحمود الذي قال الله تعالى فيه : ﴿ وَمَنْ أَلِيلَ فَتَهَجَّدَ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾<sup>(١)</sup> فهذا نوع من أنواع شفاعته ﷺ ومن أنواعها ما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً »<sup>(٢)</sup> ومرتكب الكبيرة ليس بمشرك فهي نائلة إن شاء الله .

وورد من أنواع الشفاعة شفاعة المؤمنين بعضهم لبعض . لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال يؤتى بالجرس فيجعل بين ظهري جهنم ، قلنا يارسول الله وما الجرس ؟ قال : مدحضة مزلة عليه خطاطيف وكلاليب وحسكة مفلطحة لها شوكة عقيفاء تكون بنجد يقال لها السعدان ، المؤمن عليها كالطرف ، والبرق ، والكرخ ، وكأجاود الخيل والركاب ، فناج مسلم ، وناج مخدوش ومكدوس في نار جهنم حتى يمر آخرهم يسحب سحباً فما أنتم بأشد لي مناشدة في الحق قد تبين لكم من المؤمنين يومئذ للجبار ، وإذا رؤا أنهم قد نجوا في إخوانهم يقولون ربنا إخواننا الذين كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويعملون معنا ، فيقول الله تعالى : « إذهبوا فممن وجدتم في قلبه مثقال دينار من إيمان فأخرجوه ، ويحرم الله صورهم على النار فيأتونهم وبعضهم قد غاب في النار إلى قدمه وإلى أنصاف ساقيه فيخرجون من عرفوا ثم يعودون ، فيقول : إذهبوا فممن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار فأخرجوهم ، فيخرجون من عرفوا ثم يعودون ، فيقول :

(١) آية ٧٩ سورة الإسراء .

(٢) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة أنظر : جامع الاصول حديث ٨٠١١ ج ١٠ ص ٤٧٦ وأنظر : صحيح البخاري ( بشرح فتح الباري ) ج ١١ ص ٩٦ . ومسلم ( بشرح النووي ) ج ٣ ص ٧٤ .

إذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه، فيخرجون من عرفوا... الحديث»<sup>(١)</sup>

وبعض أنواع الشفاعة إنما تكون للعصاة الذين استحقوا العذاب بسبب ارتكاب المعاصي أو التقصير في الطاعات، وإذا ثبتت الشفاعة للعصاة انتفى القول بخلودهم في النار<sup>(٢)</sup>

وقد أنكرت الخوارج هذا النوع من الشفاعة محتجين بأن الشفاعة للعاصي رضا بعصيانه<sup>(٣)</sup>.

ويرد عليهم: بأن الشفاعة للعاصي ليست رضا بعصيانه؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لما احتاج إلى الشفاعة، ولكن عفو الله ومغفرته، وقبول الأعمال الصالحة جعلت لبعض العصاة حقاً في الشفاعة<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

#### (د) : رأي المعتزلة في حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا مع المناقشة.

ذكرنا - أنفاً - عند بيان رأي الخوارج في حكم مرتكب الكبيرة - أن المعتزلة يوافقونهم في حكمه في الآخرة. إلا أنهم يخالفونهم في حكمه في الدنيا. والآن لنعرف - ما هو رأيهم فيه في الدنيا؟

يرى المعتزلة: أن مرتكب الكبيرة - في الدنيا - ليس مؤمناً ولا كافراً لا في الاسم ولا في الحكم؛ بل هو في منزلة بين المنزلتين، فلا يسمى مؤمناً ولا كافراً وإنما يسمى فاسقاً.

(١) رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري في كتاب التوحيد باب قوله تعالى: ﴿وَجْهٌ يُؤْمِنُ﴾

ناصرة إلى ربها ناظرة ﴿﴾. برقم ٧٤٣٩. صحيح البخاري بشرح (فتح الباري) ج ١٣

ص ٤٢٠ - ٤٢١ ومسلم (بنحوه) في كتاب الإيمان باب إخراج عصاة المؤمنين من النار

(صحيح مسلم بشرح النووي) ج ٣ ص ٢٩ - ٣٢.

(٢) أنظر: الإعتقاد للبيهقي ص ١٩١، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٣.

(٣) أنظر: أصدق المناهج للسماثلي ص ٢٧.

(٤) أنظر: تأملات في التراث العقدي للفرق الكلامية (فرق الخوارج) ص ٢٤٥.

وحكمه كذلك بين الحكمين، فلا يكون حكمه حكم الكافر ولا حكم المؤمن وإنما له حكم بينهما<sup>(١)</sup>.  
المناقشة: نقول لهم:

أولاً: إن قولكم - مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين يتضمن نفي الإيمان بالكلية عن مرتكب الكبيرة. وهذا باطل. بل هو مؤمن ناقص الإيمان قد نقص إيمانه بقدر ما ارتكب من معصية فهو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته. فلا يكون له الاسم مطلقاً، ولا يسلب منه مطلق الإيمان. ومما يدل على أن الفاسق لم تخرجه كبيرته من الإيمان ما يلي:

١ - الآيات والأحاديث الناطقة بإطلاق لفظ الإيمان على العاصي كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَاءَ مَا قَاتَلْتُمَا لِلَّهِ وَلِلْيَوْمِئَةِ وَأَنْصَرُوا لِلَّهِ وَلِلْأُمَّةِ الَّتِي كَفَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٢)

فقد أطلق إسم الإيمان على الطائفتين المتقاتلتين من المؤمنين؛ مما يدل على أن كبيرة القتل لم تخرجهما من الإيمان، وكذلك كبيرة البغي<sup>(٣)</sup>... ومن الأحاديث - قوله ﷺ - في الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية أبي ذر أنه عليه السلام قال: «ما من عبد قال لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة قلت: وإن زنى وإن سرق؟ فقال عليه السلام: وإن زنى وإن سرق... الحديث»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي - ص ١٣٧، ٦٩٧. المنية والأمل لابن المرتضي ص ٦٦ التبصير في الدين للأسفراييني ص ٤٢.

(٢) آية ٩ سورة الحجرات.

(٣) الروضة الندية شرح الواسطية ص ٣٩٢ (بتصرف).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً أدخل الجنة.. أنظر:

صحيح مسلم ج ١ ص ٥٣

– ففي هذا الحديث دلالة على أن من قال لا إله إلا الله، وإن ارتكب شيئاً من الكبائر فإنه يدخل الجنة، مما يدل على أن كبيرته لم تخرجه من الإيمان.

٢ – إجماع الأمة من عصر الرسول ﷺ إلى يومنا هذا على الصلاة على من مات من أهل القبلة من غير توبة، والدعاء والاستغفار لهم مع العلم بإرتكابهم للكبائر بعد الاتفاق على أن ذلك لا يجوز لغير المؤمن<sup>(١)</sup>؛ مما يدل على أنهم لم يخرجوا من الإيمان.

ثانياً: أن في قولكم – بالمنزلة بين المنزلتين – إحداث للقول المخالف لما أجمع عليه السلف من عدم المنزلة بين المنزلتين، فيكون باطلاً<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

---

(١) شرح العقائد المنفية ص ١١٨.

(٢) شرح العقائد المنفية ص ١١٨.

## المبحث الثاني: الذين فرطوا في حكم مرتكب الكبيرة (وهم المرجئة)

**أولاً: في التعريف بالمرجئة ونشأتهم:**

( أ ) : في التعريف بالمرجئة .

المرجئة : لغة : اسم فاعل من « أرجأته » بالهمزة بمعنى أخرته والرجاء من الأمل نقيض اليأس . ممدود ، تقول رجاه يرجوه رجواً ورجاءً : أي أمل فيه .

والإرجاء : بمعنى التأخير . ومنه سميت المرجئة .

فأرجأ الشيء : أي أخره ، ومنه قوله تعالى : ﴿ . . . أَرْجِهْ وَأَخَاهُ . . . ﴾<sup>(١)</sup> وفي حديث توبة كعب بن مالك : « وأرجأ رسول الله أمرنا »<sup>(٢)</sup> أي أخره . والطائفة المعروفة : المرجئة . بهمز ولا بهمز وكلاهما بمعنى التأخير والهمز أجود<sup>(٣)</sup> .

المرجئة في الاصطلاح :

نظراً لتعدد أنواع الإرجاء فقد اختلف في تعريفهم . وإليك بعض التعاريف مع الإشارة للأشمل منها : قال بعضهم : المرجئة : هم الذين يقولون بالإيمان قول بلا عمل<sup>(٤)</sup> .

---

(١) آية ١١١ سورة الأعراف .

(٢) رواه مسلم في صحيحه في كتاب التوبة باب حديث توبة كعب بن مالك صحيح مسلم ( بشرح النووي ) ج ١٧ ص ٩٨ .

(٣) أنظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ص ٣٠١ ولسان العرب ج ١ ص ١١٢٣ ، ١١٣٨ . والقاموس المحيط ج ١ ص ١٦ .

(٤) ومن عرفهم بهذا التعريف ابن عيينة ، والفضيل بن عياض . انظر : تهذيب الآثار للطبري ج ٢ ص ٦٥٩ - ٦٦٠ . والإمام أحمد . انظر : كتاب السنة لأحمد بن حنبل رواية أحمد بن جعفر الاصطخري مطبوع مع الرد على الجهمية له : ص ٦٨ .

وقال آخرون : المرجئة : هم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أن الإيمان لا يضر معه ذنب كما لا تنفع مع الكفر طاعة<sup>(١)</sup>.

وقال الشهرستاني : الإرجاء على معنيين . أحدهما : بمعنى التأخير كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ .. الآية ﴾<sup>(٢)</sup> أي أمهله وأخره .

والثاني : إعطاء الرجاء . أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول .. ، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد . وأما بالمعنى الثاني .. فلأنهم كانوا يقولون لا تضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة<sup>(٣)</sup> . وهذا أمثل الأقوال لأنه أشملها لأنواع الإرجاء .

#### (ب) : نشأتهم .

الإرجاء ليس شيئاً واحداً نشأ في لحظة حاسمة كما هو الحال في نشأة الخوارج ، وإنما هو أنواع . وقد بدأ ضعيفاً في جانب واحد ثم مالبت ان انتقل في جانب آخر بينهما فترة من الزمن . وإليك الإشارة إليها مع بيان نشأة كل منها .

أولاً : إرجاء أمر الصحابة .

والأظهر أن أول من تكلم فيه الحسن بن محمد بن الحنفية الذي اشتهر عنه بسبب كتاب كتبه ليقرأ على الناس . قال ابن سعد في ترجمة الحسن : « إنه أول من تكلم بالإرجاء »<sup>(٤)</sup> .

(١) ومحمد عرفهم بهذا التعريف الاسفراييني انظر : التبصير في الدين له ص ٩٧ . وابن الأثير

انظر : لسان العرب ج ١ ص ١١٢٣ . والجرجاني أنظر : التعريفات له ص ٢٢١ .

(٢) آية ١١١ سورة الأعراف .

(٣) أنظر : الملل والنحل ج ١ ص ١٨٦ وقد تابعه الإيجي انظر : المواقف له ص ٤٢٧ والسفاري

أنظر : لواعم الأنوار البهية له ج ١ ص ٨٩ .

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٥ ص ٣٢٨ الملل والنحل ج ١ ص ١٤٤ .

وهذا الإرجاء لا يعد مذموماً؛ لأنه إرجاء أمر الصحابة إلى الله لما حصل بينهم من الاختلاف، ولم يتبرأ منهم.  
ثانياً: إرجاء أمر مرتكب الكبيرة.

وقد نشأ هذا النوع بظهور الخوارج وحكمهم بالكفر على مرتكب الكبيرة واختلافهم فيه. وبيان ذلك: أنهم قالوا: بالكفر على مرتكب الكبيرة ثم اختلفوا فرقاً وأخذ حكمهم يتنازل في حكم مرتكب الكبيرة حتى تولدت المرجئة.

فقد ذكر الشهرستاني عن الحازمية - وهي من فرق الخوارج - أنهم يتوقفون في أمر علي بن أبي طالب ولا يصرحون بالبراءة منه<sup>(١)</sup>.

ويروي ابن سعد عن بعض المحدثين كمحارب بن دثار السدوسي (قاضي الكوفة) أنهم يتوقفون في أمر علي بن أبي طالب وعثمان، ولا يشهدون لهما بإيمان ولا كفر. إذاً ما هو موقفهم؟ إنه الإرجاء<sup>(٢)</sup>.

ومما ذكرته يتضح أن التوقف من قبل بعض الخوارج هو البذرة الأولى في ظهور المرجئة الأولى الذين لا يشهدون بإيمان ولا كفر على مرتكب الكبيرة. والأصل عندهم في قولهم: مرتكب الكبيرة هم الصحابة. قال ابن أبي العز في شرحه للطحاوية: وكانت المرجئة الأولى يرجئون عثمان وعلياً، ولا يشهدون بإيمان ولا كفر<sup>(٣)</sup>.

ومن هؤلاء: محارب بن دثار السدوسي. كما قال ابن سعد<sup>(٤)</sup>، ومنهم أيضاً خالد بن سلمة الكوفي الفأفأ. كما قال الذهبي<sup>(٥)</sup>.

(١) الملل والنحل ج ١ ص ١٣١. (٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٦ ص ٣٠٧.

(٣) شرح الطحاوية ص ٤٧٧.

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٦ ص ٣٠٧.

(٥) أنظر: سير أعلام النبلاء ج ٥ ص ٣٧٣ - ٣٧٤.

وهذا النوع من الإرجاء يختلف عما سبقه . فالأول الذي تكلم فيه ابن الحنفية إرجاء تفويض أمر المختلفين من الصحابة إلى الله مع إعتقاد أفضليتهم والشهادة لهم بالإيمان ، وليس له أي صلة بالمرجئة فيما بعد .

أما النوع الثاني : وهو الإرجاء الذي تولد من الخوارج فالقائلون به لا يشهدون للصحابة بإيمان ولا كفر وإنما يتوقفون ، وهذا بدعة ، وهو أصل قول المرجئة في الإيمان كما سيأتي بيانه ثم إن هذا النوع من الإرجاء قد انقرض ؛ إذ أن الإرجاء تحول إلى موضوع الإيمان . فقد سئل سفيان بن عيينه عن الإرجاء فقال : الإرجاء على وجهين : قوم أرجأوا أمر علي وعثمان فقد مضى أولئك ، فأما المرجئة اليوم فهم قوم يقولون : الإيمان قول بلا عمل<sup>(١)</sup> .

النوع الثالث : الإرجاء في الإيمان .

وهذا النوع بدأ بإخراج العمل من مسمى الإيمان ، وكان هذا زمن التابعين وهو على ثلاثة أنواع . الأول : إرجاء العباد والفقهاء من أهل الكوفة . إبتدأ بهم . وموضوعه : إخراج العمل من الإيمان . وهو إمتداد للمرجئة الذين انفصلوا عن الخوارج ؛ حيث أن مسألة تكفير المسلم هي السبب في ذلك وهي القضية التي كانت موضوع نقاش الناس وخاصة بين الخوارج ومن انفصل منهم من المرجئة أدى هذا النقاش فيما بعد إلى البحث في الإيمان عند هاتين الفرقتين . فرأت كل فرقة أن تجعل قولها في الإيمان مبنياً على قولها في الكبيرة فقالت الخوارج : إنه جميع الطاعات فمن ترك طاعة واحدة فقد كفر . فقولهم هذا بناءً على تكفيرهم مرتكب الكبيرة .

فقابلتهم المرجئة بما يناقضهم ؛ فقالوا : مرتكب الذنب مؤمن كامل الإيمان ، لكن لا يسلم لهم هذا القول حتى يخرجوا العمل من الإيمان ، لذا

(١) تهذيب الآثار للطبري ج ٢ ص ٦٥٩ .



قالوا: الإيمان هو التصديق والإقرار فقط. وأول من عرف عنه هذا النوع ذر<sup>(١)</sup> بن عبد الله الهمداني وحماد بن أبي سليمان<sup>(٢)</sup> من فقهاء الكوفة<sup>(٣)</sup>.

وكان ظهور هذا النوع من الإرجاء بعد الثمانين من الهجرة لما ورد في صحيح البخاري عن زبيد قال: «سألت أبا وائل<sup>(٤)</sup> عن المرجئة...»<sup>(٥)</sup> وكانت وفاة أبي وائل سنة ٨٢هـ<sup>(٦)</sup>.

وقال ابن تيمية: حدثت بدعة الإرجاء في أواخر عصر الصحابة في خلافة عبد الملك بن مروان<sup>(٧)</sup>، وخلافته إنتهت بوفاة سنة ٨٦هـ.

وهؤلاء المرجئة الذين يخرجون العمل عن الإيمان لم يكونوا يقصرون في العمل، وإنما قالوا هذا القول كرد فعل لتكفير الخوارج لصاحب الكبيرة<sup>(٨)</sup>.

الثاني: إرجاء الغلاة من المتكلمين، الذين جعلوا الإيمان في القلب فقط، كالجهمية والغيلانية وبعض المتكلمين.

وهؤلاء: جعلوا الإيمان شيئاً واحداً في القلب فقط فزادوا على من

(١) هو ذر بن عبد الله المرهبي الهمداني الكوفي، تابعي. قال أحمد: لا بأس به. وهو أول من تكلم بالإرجاء في الكوفة. أنظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ج٦ ص٢٩٧-٢٩٨، والسنة للخلال ج٣ ص٥٦٣-٥٦٤ (المتن والهامية).

(٢) هو أبو إسماعيل حماد بن أبي سليمان الكوفي، المتوفي سنة ١٢٠هـ كان رأساً في المرجئة الفقهاء، وأول من قال بقولهم — كما قال ابن تيمية — أنظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ج١ ص٣٠٣-٣٠٧، والفتاوى ج٧ ص٢٩٧.

(٣) أنظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ج١ ص٣٠٤.

(٤) هو أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، شيخ الكوفة وعالمها مخضرم جليل، يقال: أسلم في حياة النبي ﷺ وتوفي سنة ٨٢هـ أنظر: تذكرة الحفاظ ج١ ص٦٠.

(٥) صحيح البخاري كتاب الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله ج١ ص١٧.

(٦) أنظر: تذكرة الحفاظ ج١ ص٦٠.

(٧) أنظر: منهاج السنة النبوية ج٣ ص١٨٤، ودرأ تعارض العقل بالنقل ج٥ ص٢٤٤.

(٨) أنظر: الفتاوى ج٧ ص٢٩٧، ٥١٠.

سبقهم بأن أخرجوا القول من الإيمان . فصار الإيمان يتم - عندهم - بمجرد معرفة القلب . ومن أوائل من عرف عنهم هذا الغلو في الإرجاء<sup>(١)</sup> غيلان<sup>(٢)</sup> بن مسلم الدمشقي أبو مروان والجهم<sup>(٣)</sup> بن صفوان ، ومقاتل<sup>(٤)</sup> بن سليمان المشبه .

وهؤلاء من مذهبهم أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة . وهم الطائفة الأولى من المرجئة الغلاة .

وهذا النوع من الإرجاء أثر من آثار الإرجاء السابق ، وهو إرجاء الفقهاء حيث أن ذلك الخطأ اللفظي فتح الباب لهذا الخطأ العظيم<sup>(٥)</sup> .

الثالث : إرجاء الكرامية : وهو نوع ثالث من أنواع الإرجاء في الإيمان حيث جعلوا الإيمان : قولاً باللسان فقط ، وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن

(١) قال الشهرستاني : الغيلانية أصحاب غيلان أول من أحدث القول بالقدر والارضاء . الملل والنحل ١٠ ص ١٢٥ .

(٢) هو غيلان بن مسلم الدمشقي ، أبو مروان . كان يجمع بين القدر والإرجاء وهو ثاني من تكلم في القدر لم يسبقه سوى معبد الجهيني طلبه هشام بن عبد الملك لقوله بالقدر فقتله وصلبه سنة ١٠٥ هـ . أنظر : الأعلام ٥ ص ١٢٤ ، الفرق بين الفرق ص ١٨١ .

(٣) هو الجهم بن صفوان : أبو محرز الراسي مولا هم السمرقندي رأس فرقة الجهمية كان يجمع بين الإرجاء والجبر ، وينكر الصفات ويقول بخلق القرآن منشأ على رأس القرن الأول وظهرت بدعته بترمذ وقتل بمرو سنة ١٢٨ هـ . أنظر : سير اعلام النبلاء ٦ ص ٢٦ - ٢٧ (المتن والحاشية) الفرق بين الفرق ص ١٧٨ .

(٤) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء ، البلخي ، أبو الحسن من كبار المرجئة ومن أوائلهم أصله من بلخ إنتقل إلى البصرة ، ودخل بغداد فحدث بها ، وكان متروك الحديث . وتوفي بالبصرة سنة ١٥٠ هـ . أنظر : الأعلام ٧ ص ٢٨١ ، المقالات ١ ص ٢١٣ ، والفصل ٤ ص ٢٥٠ .

(٥) أنظر : لوامع الأنوار البهية ١ ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ . الفصل ٣ ص ١٨٨ ، ٤ ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ الملل والنحل ١ ص ١٨٩ - ١٩٠ ، ١٩٤ الفتاوى ١ ص ٣٨٧ ، ٥٤٦ . الشريعة للاجري ص ١٤٥ . المقالات ١ ص ٢١٣ .

عند الله ولي له من أهل الجنة<sup>(١)</sup>، وأول من ابتدع هذا النوع محمد بن كرام السجستاني المجسم عاش في أوائل القرن الثالث. حيث قال: إن الإيمان هو القول باللسان فقط دون تصديق القلب وعمل الجوارح. ولم يكن هذا النوع معروفاً قبله وهذا القول هو أفسد الأقوال وآخرها حدوثاً<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن تيمية: «لم يكن حدث في زمن السلف من المرجئة من يقول: الإيمان بمجرد القول بلا تصديق ولا معرفة، فإن هذا: إنما أحدثه ابن كرام، وهذا هو الذي انفرد به ابن كرام..»<sup>(٣)</sup> وهذه هي الطائفة الثانية من المرجئة الغلاة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المقالات ح ١ ص ٢٠٥ والفصل ح ٣ ص ١٨٨، ح ٤ ص ٢٠٤.

(٢) البداية والنهاية ح ١١ ص ٢٠، من ح ٤ ص ٢٠٤، والفتاوى ح ٧ ص ٣٨٧، وشرح العقيدة الأصفهانية ص ١٤٣.

(٣) الفتاوى ح ٧ ص ٣٨٦-٣٨٧.

(٤) الفصل ح ٤ ص ٢٠٤.

## ثانياً: رأي المرجئة في حكم مرتكب الكبيرة مع المناقشة:

( أ ) : رأي المرجئة في حكم مرتكب الكبيرة .

يختلف المرجئة في حكم مرتكب الكبيرة فمنهم من وافق أهل السنة كمرجئة الفقهاء حيث كان إرجاؤهم في تأخير العمل عن الإيمان فقط . يقول ابن تيمية - وهو يتكلم عن العمل هل هو داخل في الإيمان أم لا؟ - « وما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك ، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم ، متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد ، وإن قالوا إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل ، فهم يقولون : إن الإيمان بدون العمل المفروض ، ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب كما تقول الجماعة ، ويقولون أيضاً بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة .. »<sup>(١)</sup> .

ومنهم من خالف أهل السنة ، كالمرجئة الغلاة حيث قالوا : لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة . فمن قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله دخل الجنة ابتداءً ولو مات من غير توبة ، وإن زنى وسرق وقتل وشرب الخمر وقذف المحصنات وترك الصلاة .. إذا كان مقراً بها لا يضر وقوعه في الكبائر وركوبه الفواحش وتركه الفرائض ، وإن فعل ذلك مستحلاً كان كافراً بالله وخرج من إيمانه فصار من أهل النار<sup>(٢)</sup> .

(١) الفتاوى ج ١ ص ٢٩٧ .

(٢) أنظر : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي ص ٤٣ .

قال الإمام أبو حنيفة: «ولا نقول إن المؤمن لا تضره الذنوب ولا نقول إنه لا يدخل النار.. كما قالت المرجئة»<sup>(١)</sup>.

وقال الماتريدي: «قالت المرجئة لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة»<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن تيمية - وهو يتكلم عن أصحاب الذنوب -: «... ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم في النار..، وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أحداً منهم يدخل النار بل نقف في هذا كله. وحكى عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي...»<sup>(٣)</sup>.

وهذا مبني على أصلهم الفاسد، وهو أنه لا يتصور أن الشخص يدخل الجنة والنار معاً بل إذا دخل أحدهما فلا يدخل الأخرى، وبناءً على هذا قالوا: «إن أهل الذنوب يدخلون الجنة ولا يدخلون النار أبداً»<sup>(٤)</sup>.

### (ب) : شبهاتهم والجواب عليها .

لقد تمسك المرجئة في قولهم بهذه البدعة بشبهات منها: ماورد في الكتاب والسنة من نصوص فيها الوعد لعباده المؤمنين وإليك البعض منها مع الجواب .

#### الشبهة الأولى :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(٥)</sup>

(١) شرح الفقه الأكبر للماتريدي ص ١٤١ (المتن) .

(٢) شرح الفقه الأكبر للماتريدي ص ٦٠ .

(٣) الفتاوى ح ٧ ص ٢٩٧ . وأنظر ص ٥٠١ من نفس الجزء .

(٤) الإيمان لابن تيمية ص ٣٣٧ - ٣٣٨ . الفصل ح ٣ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٥) آية ٤٨ سورة النساء .

وجه الإستدلال : قالوا : إن الآية تدل على أن الشرك وحده لا يغفر ومادون ذلك فهو مغفور ، ومرتكب الكبيرة ليس بمشرك فهو مغفور له<sup>(١)</sup> .

الجواب : يقال لهم : إستدلالكم باطل لما يلي :

( أ ) أن المغفرة معلقة بالمشيئة ففيها دليل على التقسيم<sup>(٢)</sup> . وهو أن من العصاة من يعذب ، ومنهم من لا يعذب وعليه فالآية حجة عليكم لا لكم .

(ب) لو كانت المغفرة لكل أحد - كما تزعمون - لبطل قوله تعالى ( لمن يشاء ) فلما أثبت أنه يغفر مادون ذلك ، وأن المغفرة هي لمن يشاء دل ذلك على وقوع المغفرة العامة لمادون الشرك لكنها لبعض الناس<sup>(٣)</sup> . وبذلك يتضح بطلان استدلالكم بالآية على ماتزعمونه والله أعلم .

الشبهة الثانية :

قوله تعالى : ﴿ يَكْجَبَادَى الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً . . الآية ﴾<sup>(٤)</sup>

وجه الإستدلال : أن الله تعالى حكم بغفران الذنوب جميعاً . ولم يشترط التوبة ، وذلك يدل على أنه تعالى يغفر الذنوب قبل التوبة وبعدها<sup>(٥)</sup> ، وإذا غفرت ذنوب مرتكب الكبيرة لم يدخل النار .

الجواب : نقول لهم المراد بأن الله تعالى يغفر الذنوب جميعاً مع التوبة .

(١) أنظر : التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص ٤٣ .

(٢) أنظر : قواعد العقائد للغزالي ص ٢٥٥ .

(٣) الفتاوى ح ١٦ ص ١٩ .

(٤) آية ٥٣ سورة الزمر .

(٥) الأربعين للرازي ص ٢٠٩ .

وحمل الآية على هذا المعنى أولى لوجهين . الأول : أنا إذا حملناها على هذا الوجه فقد حملناها على جميع الذنوب - على ماهو ظاهر الآية - وإن حملناها على ما ذكرتم ، لم يمكن حمله على ظاهر الآية ؛ لأنه تعالى لا يغفر جميع الذنوب من غير توبة ؛ إذ الكفر ذنب والله لا يغفره إلا مع التوبة .

الثاني : أنه تعالى ذكر عقيب هذه الآية قوله تعالى :

﴿ وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لِلَّهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ .. ﴾<sup>(١)</sup>

والإنابة هي التوبة<sup>(٢)</sup> .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وقد ذكرنا في غير موضع أن هذه الآية في حق التائبين ... ثم قال : الآية فيها نهي عن القنوط من رحمة الله ، وإن عظمت الذنوب فلا يحل لأحد أن يقنط من رحمة الله .. ولا أن يفنط الناس من رحمة الله ، والقنوط : يكون بأن يعتقد أن الله لا يغفر له ؛ إما لكونه إذا تاب لا يقبل الله توبته ويغفر ذنبه ، وإما أن يقول نفسه لا تطاوعه على التوبة .. فهو يئأس من توبة نفسه<sup>(٣)</sup> وإذا كانت الآية في حق التائب لم يبق فيها دلالة على ما ترجمه المرجئة . والله أعلم .

الشبهة الثالثة :

قول تعالى : ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى \* الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾<sup>(٤)</sup>

وجه الاستدلال : قالوا : قد أخبرنا الله عز وجل - في هذه الآية - أن النار لا يصلاحها إلا الأشقى الذي كذب وتولى فصح أن من لم يكذب

(١) آية ٥٤ سورة الزمر .

(٢) أنظر : الأربعين للرازي ص ٢٣٦ .

(٣) الفتاوى ح ١٦ ص ١٨ - ٢٠ .

(٤) آية ١٥ ، ١٦ سورة الليل .

ولا تولى لا يصلها، قالوا: ووجدنا أن مرتكبي الكبائر - مما دون الشرك - كلهم لم يكذبوا ولا تولوا بل هم مصدقون معترفون بالإيمان فصح أنهم لا يصلونها وأن المراد بالوعيد المذكور في هذه الآية وأمثالها. إنما هو فعل تلك الأفاعيل من الكفار خاصة<sup>(١)</sup>.

الجواب: من وجوه منها. الأول: قيل أن المراد بهذه النار: نار مخصوصة - كما قاله الزجاج - وعدم دخوله هذه النار لا يمنع من دخوله غيرها.. وقيل: لا يصلها صلى خلود وهذا أقرب وعليه فمن دخل النار وخرج منها، فإنه نوع من الصلى لكنه ليس الصلى المطلق، وهو صلى الخلود لا سيما إذا كان قد لبث فيها والنار لم تأكله؛ فإنه قد ثبت أنها لا تأكل مواضع السجود<sup>(٢)</sup>.

الثاني: على التسليم بأن الآية تدل على أن الكفار هم المخصوصون بالعذاب، فإن هذا لا يمنع ما يحصل لبعض المؤمنين من تمحيص في النار بسبب ذنوبهم - كما دلت عليه بعض النصوص، من مثل قوله تعالى:

﴿وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>

وكما ورد في الحديث الصحيح: أن فيه من يدخل النار بذنوبه ثم يخرج منها<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup> وعليه فإنه لا دلالة في الآية على ما تزعمه المرجئة والله أعلم.

(١) الفصل لابن خزم ح ٣ ص ٢٣٠.

(٢) الفتاوى ح ١٦ ص ١٩٧ وأنظر: الفصل ح ٤ ص ٥٠.

(٣) آية ١٤١ سورة آل عمران.

(٤)، (٥) كما ورد في صحيح البخاري عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال: «يخرج من النار من قال لا إله إلا

الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير.. الحديث» رواه البخاري في صحيحه كتاب الإيمان باب



#### الشبهة الرابعة :

قوله تعالى : ﴿ . . . إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup>

وجه الاستدلال : قالوا الآية تدل على أن كل محسن رحمة الله قريبة منه ، ومرتكب الكبيرة قد قال لا إله إلا الله فهو محسن ، وإذا كان محسناً فرحمة الله قريبة منه ، ومن رحمه الله فلا يعذب<sup>(٢)</sup> .

الجواب : نقول استدلالكم باطل لما يلي :

( أ ) أن الآية تدل على أن رحمة الله قريب من عباده المحسنين ، لكنها لا تفسر بمنع العذاب في النار لمن أخطأ منهم ؛ لأن عذاب الله للمخطيء عدل ، والعدل لا يضاد الرحمة .

( ب ) أنه لو لا رحمة الله لهؤلاء المخطئين لطال عذابهم ، ولكن رحمته كانت السبب في التجاوز عن كثير من خطاياهم وإدخالهم الجنة لما روى أنس عن النبي ﷺ قال : « ليصين أقواماً سفع من النار بذنوب أصابوها عقوبة ثم يدخلهم الله الجنة بفضل رحمته يقال لهم الجهنميون »<sup>(٣)</sup> وبذلك اتضح أن الله عذب الفساق بعدله ، وتجاوز عن كثير من خطاياهم برحمته . ولم يستلزم العدل انتفاء الرحمة ، ولا الرحمة انتفاء العذاب بعدله سبحانه .

( ج ) على التسليم بما تزعمونه فإن رحمة الله مقيدة بالمشيئة لما روى أبو هريرة

---

زيادة الإيمان ونقصانه حديث ٤٤ - وأنظر صحيح البخاري (فتح الباري) حـ ١٠٣ صـ ١٠٣ .

( - ) أنظر : الفصل حـ ٤ صـ ٥٠ الفتاوى حـ ١٦ صـ ١٩٦ .

( ١ ) آية ٥٦ سورة الأعراف .

( ٢ ) أنظر : الفصل حـ ٤ صـ ٤٧ .

( ٣ ) رواه البخاري في كتاب التوحيد باب ما جاء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ برقم ٧٤٥٠ . أنظر : صحيح البخاري (فتح الباري) حـ ١٣ صـ ٤٣٤ .

أن النبي ﷺ قال : « تحاجت الجنة والنار .... إلى أن قال : فقال الله تعالى للجنة أنت رحمتي أرحم بك من أشياء ... الحديث »<sup>(١)</sup> وإذا كانت الرحمة مقيدة بالمشيئة لم يبق في الآية دلالة على ما تزعمونه . والله أعلم .

الشبهة الخامسة :

قوله تعالى :

﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾<sup>(٢)</sup>

وجه الاستدلال : قالوا : هذه الآية صريحة في أن ماهية العذاب مختصة بمن كذب بالله تعالى وكان مولياً عن دينه . ومن لم يكن مكذباً بالله تعالى ولا متولياً عن دينه لم يكن للعذاب به تعلق<sup>(٣)</sup> . ومرتكب الكبيرة ليس مكذباً ولا متولياً عن دين الله إذاً ليس للعذاب به تعلق .

الجواب : نقول : الآية تؤكد بأن الكافر المكذب المتولي هو المخصص بالعذاب الأبدي ، وهذا لا يمنع من حصول بعض العذاب لمن ارتكب كبيرة أو ذنباً<sup>(٤)</sup> ثم إن عذاب الله لمرتكب الكبيرة إنما هو تطهير ولبعض مرتكبي الكبائر حسب إرادة الله ومشيئته .

وعليه فكلمة العذاب بمعناها الحقيقي لا تشمل ما يحصل لبعض مرتكبي الكبائر من تطهير ، وإذا لم تشمله لم يبق في هذه الآية دلالة على عدم دخول مرتكبي الكبائر في النار .. والله أعلم .

(١) رواه البخاري ومسلم والترمذي عن أبي هريرة . أنظر : جامع الأصول حـ ١٠ حديث ٨١٠٩ .

(٢) آية ٤٨ سورة طه .

(٣) الأربعين للرازي ص ٢٠٨ .

(٤) أنظر : فتح القدير حـ ٣ ص ٣٦٨ — والتفسير الكبير حـ ٢٢ ص ٦٢ وتفسير القرطبي حـ ١١ ص ٢٠٤ .

### الشبهة السادسة:

إستدلوا بعموم النصوص التي فيها الوعد لمن ارتكب الكبيرة بأن لا يخلد في النار كقوله تعالى: ﴿وَهَلْ يُجْزَىٰ إِلَّا الْكُفُورُ﴾<sup>(١)</sup>

وجه الإستدلال: أن لفظ الكفور للمبالغة فوجب أن يختص هذا الحكم بالكافر الأصلي<sup>(٢)</sup> وكقوله تعالى:

﴿... إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>

وجه الإستدلال: قالوا: إن هذه الآية دلت على اختصاص الخزي بالكافرين ثم إن كل من دخل النار فقد حصل له الخزي لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾<sup>(٤)</sup> فلما لم يحصل الخزي إلا للكفار وجب ألا يحصل دخول النار إلا لهم<sup>(٥)</sup>. وغيرهما من نصوص الوعيد.

الجواب: يقال لهم: أولاً: هذه الآيات إنما تدل على أن الكافر هو المخصص بالعذاب الأبدي.

يقول القرطبي: إن الكافر يجازى بكل سوء عمله أما المؤمن فإنه يجزى ولا يجازى؛ لأنه يثاب. فقوله: وهل نجازي: أي نكافيء السيئة بمثلها. وقال طاووس: هو المناقشة في الحساب أما الموحد فلا يناقش الحساب<sup>(٦)</sup>.

وعن قتادة عن أنس: في قوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ

(١) آية ١٧ سبأ.

(٢) الأربعين للرازي ص ٢٠٩.

(٣) آية ٢٧ النحل.

(٤) آية ١٩٢ سورة آل عمران.

(٥) الأربعين للرازي ص ٢٠٩.

(٦) تفسير القرطبي ج ١٤ ص ٢٨٩.

أَخْرَجَتْهُ... الآية ﴿١﴾ قال : من تخلد .

وعن ابن جريج قال : هو من يخلد فيها <sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت هذه الآيات إنما تدل على اختصاص الكافر بالعذاب الأبدي فإنها لا تعتبر حجة في انتفاء العذاب عمن ارتكب كبيرة من الكبائر مما دون الشرك .

ثانياً : لو سلمنا بقولكم واستدلناكم بهذه الآيات وأمثالها ، فما ترون أن نصنع بالآيات التي ، استدلت بها الوعيدية على عذاب الله للعصاة (نصوص الوعيد) !

مثل قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ \* وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقُنَالٍ أَوْ مَتَحَرِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ <sup>(٣)</sup>

وقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ . . . ﴾ الى قوله ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ <sup>(٤)</sup>

ماذا نصنع بهذه الآيات ؟ هل نضرب عنها صفحاً ؟ هذا لا يمكن لأنه إيمان ببعض الكتاب وكفر ببعضه هل نخصصها بأدلتكم ، فإن قالوا نعم . قلنا : ولماذا لا تخصصون انتم ؟ وذلك بالموازنة ؛ ليطم الإيمان بالجميع <sup>(٥)</sup>.

(١) آية ١٩٢ سورة آل عمران .

(٢) تفسير الطبري ج ٧ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٣) آية ١٥ - ١٦ سورة الأنفال .

(٤) آية ٢٩ - ٣٠ سورة النساء .

(٥) أنظر : قواعد العقائد ص ٢٥٥ .

## الشبهة السابعة :

حديث معاذ قال : كنت رديف رسول الله ﷺ فقال : « هل تدري ما حق الله على العباد ؟ قلت الله ورسوله أعلم . قال : حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً .. ثم قال : هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوه ؟ قلت الله ورسوله أعلم . قال : حق العباد على الله أن لا يعذبهم »<sup>(١) ، (٢)</sup> .

وجه الاستدلال : الحديث يدل على أن الله وعد من عبده ولم يشرك به شيئاً بعدم العذاب ومرتكب الكبيرة قد عبد الله ولم يشرك به شيئاً إذاً سيشملة الوعد بعدم العذاب .

الجواب : من وجوه منها :

( أ ) أن المراد بالعبادة فعل الطاعات واجتناب المعاصي<sup>(٣)</sup> والموحد الفاعل للطاعات المجتنب للمعاصي لا يعتبر من أهل الكبائر وعليه فلا دلالة في الحديث .

(ب) المراد بقوله ( ... أن لا يعذبهم ) قيل المراد ترك دخول نار الشرك ، وقيل : ترك تعذيب جميع بدن الموحدين ، لأن النار لا تحرق مواضع السجود . وقيل : ليس ذلك لكل من وحد وعبد بل يختص بمن أخلص ، والإخلاص يقتضي تحقيق القلب بمعناه ولا يتصور حصول التحقيق مع الإصرار على المعصية ؛ لإمتلاء القلب بمحبة الله تعالى وخشيته فتنبعث الجوارح إلى الطاعة وتنكف عن المعصية<sup>(٤)</sup> . وعلى ذلك فإنه لا دلالة في الحديث .

(١) رواه البخاري في كتاب الرقاق باب ٣٧ برقم ٦٥٠٠ .

(٢) أنظر : حجج القرآن ص ٤٢ - ٤٣ .

(٣) أنظر : فتح الباري ح ١١ ص ٣٣٩ .

(٤) أنظر : فتح الباري ح ١١ ص ٣٤٠ .

(ج) على التسليم بما تزعمونه ، فإن تطهير أهل الكبائر من خطاياهم لا يعتبر عذاباً على حقيقته ولذا فإنه لا منافاة بين تطهيرهم من الخطايا ، وبين قوله ( .. أن لا يعذبهم ) وبذلك يتضح خطأ استدلالكم بالحديث على عدم دخول أهل الكبائر النار والله أعلم .

#### الشبهة الثامنة :

ماروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال : « أتى النبي ﷺ رجل فقال : يا رسول الله ، ما الموجبتان ؟ قال : من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار » (١) ، (٢) .

وجه الاستدلال : في الحديث وعد لمن مات لا يشرك بالله شيئاً بدخول الجنة ، ومرتكب الكبيرة لا يشرك بالله شيئاً فلو مات على ذلك فإن الوعد سيشملة بدخول الجنة .

الجواب : يقال لهم : المراد بقوله دخل الجنة أن مصيره الجنة ، لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصراً عليها دخل الجنة أولاً ، وإن كان صاحب كبيرة مات مصراً عليها فهو تحت المشيئة ، فإن عفي عنه دخل الجنة أولاً ، وإلا عذب ثم أخرج من النار وأدخل الجنة (٣) . والله أعلم .

#### الشبهة التاسعة :

ماروي عن أبي ذر رضي الله عنه قال : أتيت النبي ﷺ - وعليه ثوب أبيض ، وهو نائم . ثم أتيته وقد استيقظ فقال : « مامن عبد قال لا إله إلا الله ثم

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة أنظر : مسلم

(بشرح النووي) ٢٠ ص ٩٣ .

(٢) أنظر : حجج القرآن ص ٤٣ .

(٣) أنظر : شرح صحيح مسلم للنووي ١٠ ص ٢١٩ ، ٢٠ ص ٩٧ .

مات على ذلك إلا دخل الجنة. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبي ذر»<sup>(١)،(٢)</sup>.

وجه الاستدلال: في الحديث وعد لمن قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك بدخول الجنة. وإن إرتكب بعض الكبائر كالزنى والسرقة. إذاً مرتكب الكبيرة الذي قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك يشمل هذا الوعد بدخول الجنة.

الجواب - قال الإمام البخاري - بعد روايته هذا الحديث: «هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم وقال لا إله إلا الله غفر له»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إن الحديث محمول على من وحد ربه ومات على ذلك تائباً من الذنوب التي أشير إليها في الحديث، فإنه موعود بهذا الحديث بدخول الجنة ابتداءً.. وأما من تلبس بالذنوب المذكورة أو غيرها مما دون الشرك ومات من غير توبة فهو تحت المشيئة، إن شاء الله عفا عنه وأدخله الجنة. وإن شاء عذبه على قدر ذنبه ثم أخرجه من النار وأدخله الجنة. ويدل على ذلك حديث عبادة بن الصامت في كتاب الإيمان، فإن فيه: (... ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله تعالى إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا

---

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس باب الثياب البيض حديث ٥٨٢٧ البخاري (بشرح ابن حجر) ١٠ ص ٢٨٣ ومسلم في كتاب الإيمان باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ح ٢ ص ٩٤.

(٢) أنظر: حجج القرآن ص ٤٣ والفصل ح ٤ ص ٤٧.

(٣) أنظر: البخاري (بشرح ابن حجر) ح ١٠ ص ٢٨٣.

عنه ...<sup>(١)</sup> إذا المراد بالحديث : من قال لا إله إلا الله تائباً نادماً على ما حصل منه من الذنوب ثم مات على ذلك فإنه يدخل الجنة ، لأن التوبة تجب ما قبلها . أو المراد : أن مصيره الجنة ابتداءً إن قالها تائباً ومات على ذلك أو النار ثم الجنة ؛ إذ أنه لا يخلد في النار<sup>(٢)</sup> . وبذلك يتضح خطأ إستدلالهم بالحديث والله أعلم .

(ج) : في ذكر بعض اللوازم التي تؤكد بطلان هذه البدعة (بدعة المرجئة في مرتكب الكبيرة) .

بعد عرض أمثلة من شبهاتهم والجواب عنها ، نشير إلى بعض اللوازم التي تؤكد بطلان هذه البدعة - فنقول - وبالله التوفيق .

إن قول المرجئة : مرتكب الكبيرة لا يدخل النار - قول باطل لما تظافر من الأدلة التي تؤكد بطلانه ولما يستلزمه من اللوازم الباطلة والتي منها :  
أولاً : إنكار عدل الله ؛ لأنهم جعلوا الظالمين والمجرمين المنتهكين للحرمت سواء مع البررة الأتقياء الذين التزموا شرع الله وأقروا عدله في الأرض . فخالفوا بذلك النصوص الصريحة من كتاب الله ، والتي تؤكد بأن الله تعالى لم يجعل الفساق كالمؤمنين . حيث يقول سبحانه :

﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ نَجْزِيهِمْ وَمَآئِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> ويقول سبحانه ﴿ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان باب ١١ البخاري مع الفتح حـ ١ ص ٦٤ ومسلم انظر : صحيح مسلم (بشرح النووي) حـ ١١ ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(٢) انظر : فتح الباري حـ ١٠ ص ٢٨٣ . وشرح مسلم (للنوي) حـ ١ ص ٢١٩ ، حـ ٢ ص ٩٧ .

(٣) آية ٢١ سورة الجاثية . (٤) آية ٢٨ سور ص .



بل إن الله لم يسو بين الطائفتين من المؤمنين حيث فضل بعضهم على بعض بحسب الإيمان والعمل الذي قدموه حيث يقول سبحانه: ﴿... لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى... الآية﴾ (١)

ويقول - سبحانه - :

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى... الآية﴾ (٢)

فإذا كان سبحانه لم يسو بين المؤمنين بل فضل بعضهم على بعض بحسب العمل الذي قدموه فكيف يسوي بين المؤمنين والفساق (٣).

وقد ناقشهم الملطي - رحمه الله - والزمهم الحجة حيث قال :

أخبرونا عن قوله تعالى :

﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ... الآية﴾ (٤) وقوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (٥). أهذا شيء قاله على حقيقة القول أم على المجاز؟ فإن قالوا: على المجاز جعلوا إخبار الله عن وعده على المجاز وهذا كفر ممن قاله؛ لأن أحداً لا يتيقن حينئذٍ بخبره إذا لم يكن له حقيقة وصحة، وإن قالوا على الحقيقة قيل لهم: أخبر الله عز وجل أنه

(١) آية ١٠ سورة الحديد.

(٢) آية ٩٥ سورة النساء.

(٣) أنظر: الشريعة للأجري ص ١٤٧.

(٤) آية ٢١ سورة الجاثية.

(٥) آية ٤ سورة العنكبوت.

لا يستوي عنده الولي والعدو . ويقال لهم : أخبرونا عمن زنى وأتى شيئاً من الكبائر أترون عليه توبة أم لا ؟ فإن قالوا : لا ، بان جهلهم . وإن قالوا : نعم . قيل لهم : لأي شيء يتوب ؟ فإن قالوا : « يقبل الله توبته ويغفر ذنبه » تركوا قولهم ، وجعلوا لأهل المعاصي توبة وغفراناً مما اجترموا وإن قالوا : لا يحتاجون إلى غفران ولا توبة عليهم : خرجوا من دين الإسلام وخالفوا الجماعة<sup>(١)</sup> .

ثانياً : كما يلزم من قولهم فتح الباب للمجرمين والفساق للتأدي في فسقهم وضلالهم ؛ لأن المجرم أو الفاسق إذا علم بأن جريمته أو فسقه لن يضره فلن يتركه .

ثالثاً : كما يلزم أيضاً بطلان التكليف بالفروع جملة وضياع آيات الوعيد هباءً وصيرورتها كذباً وخداعاً - تعالى الله عن ذلك<sup>(٢)</sup> . ولا شك أن هذا كله باطل . وإذا كان كذلك فما يستلزمه مثله . وعليه فالقول بأن مرتكب الكبيرة لا يدخل النار مطلقاً باطل . والله أعلم .

(١) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي ص ٤٥ .

(٢) أنظر : المختار من كنوز السنة لعبدالله دراز ص ٦٢ - ٦٣ .

## المبحث الثالث: الذين توسطوا في حكم مرتكب الكبيرة (وهم أهل السنة والجماعة)

**تمهيد:** بعد أن ذكرنا رأي الخوارج الذي هو في غاية الإفراط، والمرجئة الغلاة الذي هو في غاية التفريط. نذكر الرأي الوسط، وهو رأي أهل السنة والجماعة. وقبل بيان رأيهم نشير إلى المراد بكلمة وسط، والمراد بأهل السنة والجماعة فنقول - وبالله التوفيق.

(أ) : في المراد بكلمة وسط - الوسط: يأتي ويراد به العدل - لما روى أبو سعيد عن النبي ﷺ في قوله تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾<sup>(١)</sup> قال: عدلاً<sup>(٢)</sup>. كما يأتي، ويراد به الخير قال تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ . . . الْآيَةُ﴾<sup>(٣)</sup> أي خيرهم<sup>(٤)</sup>

واللفظتان وإن اختلفتا فالمعنى واحد؛ لأن العدل خير، والخير عدل<sup>(٥)</sup>. والمراد بالوسط. هنا: هو العدل بين الإفراط والتفريط. وهو محمود؛ لمجانبته الغلو والتقصير<sup>(٦)</sup>.

(ب) المراد بأهل السنة والجماعة: هم الذين تمسكوا بالإسلام المحض الخالص عن الشوب حيث التزموا طريقة الرسول ﷺ وأصحابه في الإيمان والعمل، واجتمعوا على الحق، المعنيون بقوله ﷺ: «ألا إن من كان قبلكم

(١) آية ١٤٣ سورة البقرة.

(٢) رواه الإمام أحمد ح ٣ ص ٩، ٢٢. والترمذي تفسير سورة ٢ وصححه والنسائي وابن جرير وابن أبي حاتم والأسمايلي وصححه، والحاكم عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنظر: فتح القدير ح ١ ص ١٥٢.

(٣) آية ٢٨ سورة القلم.

(٤) فتح القدير ح ٥ ص ٢٧٢.

(٥) أنظر: لسان العرب مادة وسط ح ٣ ص ٩٢٤.

(٦) أنظر: فتح القدير ح ١ ص ١٥٠.

من أهل الكتاب إفترقوا على إثنين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاثة وسبعين، إثنين وسبعون في النار، واحدة في الجنة وهي الجماعة<sup>(١)</sup> وفي رواية قالوا: من هي يارسول الله؟ قال: من كان على ما أنا عليه وأصحابي<sup>(٢)</sup>.

وسموا بأهل السنة والجماعة؛ لتمسكهم بسنته ﷺ وتقديمها على غيرها من السنن - ولاجتاعهم على الحق، وقيل للزومهم جماعة المسلمين<sup>(٣)</sup>.

بعد هذا التمهيد: نشير إلى أن التناول لرأي أهل السنة - كما يلي:

أولاً: حكم مرتكب الكبيرة - عند أهل السنة - في الدنيا.

ثانياً: حكم مرتكب الكبيرة - عند أهل السنة - في الآخرة.

### **أولاً: حكم مرتكب الكبيرة - عند أهل السنة - في الدنيا:**

لبيان رأيهم نشير إلى شيء من أقوالهم:

يقول الإمام أحمد: «ولانشهد على أحد من أهل القبلة أنه في النار لذنب عمله ولا لكبيرة أتاها»<sup>(٤)</sup>.

ويقول ابن تيمية: «وقد صرح أحمد في غير موضع أن أهل الكبائر معهم إيمان»<sup>(٥)</sup>.

ويقول ابن تيمية: «ومن أصول أهل السنة أن الدين والإيمان قول

(١) رواه أبو داود عن معاوية بن أبي سفيان في كتاب السنة باب شرح السنة. وأحمد في سننه برقم ١٠٢٤ وإسناده صحيح. أنظر: جامع الأصول حديث ٧٤٨٩.

(٢) رواه الترمذي عن عبدالله بن عمرو بن العاص في كتاب الإيمان باب ما جاء في إفتراق هذه الأمة، وقال: هذا حديث حسن غريب. أنظر: جامع الأصول حديث ٧٤٩١.

(٣) أنظر: الفتاوى ج ٣ ص ١٥٧.

(٤) السنة للإمام أحمد ص ٧٠ - ٧١.

(٥) الفتاوى ج ٧ ص ٢٥٧.

وعمل .. إلى أن قال : وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر .. ولا يسلبون الفاسق الملى اسم الإيمان بالكلية .. ويقولون : هو مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، فلا يعطى الاسم المطلق ، ولا يسلب مطلق الاسم»<sup>(١)</sup>.

وسئل - ابن تيمية - عن العبد المؤمن هل يكفر بالمعصية أم لا؟

فأجاب بقوله : « لا يكفر بمجرد الذنب ؛ فإنه ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف أن الزاني غير المحصن يجلد ولا يقتل ، والشارب يجلد ، والقاذف يجلد ، والسارق يقطع ، ولو كانوا كفاراً : لكانوا مرتدين ، ووجب قتلهم ، وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع السلف»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الطحاوي : « ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب مالم يستحلّه»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن أبي العزى في شرحه - هذه العبارة - : « أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً ينقل عن الملة بالكلية كما قالت الخوارج ...»<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو الحسن الأشعري : « واجمعوا - يعني السلف - على أن المؤمن بالله وسائر مآدعاه النبي ﷺ إلى الإيمان به لا يخرج عنه شيء من المعاصي ولا يوجب إيمانه إلا الكفر ، وأن العصاة من أهل القبلة مأمورون بسائر الشرائع غير خارجين عن الإيمان بمعاصيهم»<sup>(٥)</sup>.

من هذه النصوص يتضح أن أهل السنة يرون أن مرتكب الكبيرة من

(١) الفتاوى ج ٣ ص ١٥١ .

(٢) الفتاوى ج ٤ ص ٣٠٧ .

(٣) شرح الطحاوية ص ٣٥٥ (المتن) .

(٤) شرح الطحاوية ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٥) أنظر : رسالة أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري ص ٢٧٤ .

أهل القبلة مؤمن ناقص الإيمان - مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته - وهو المذهب الوسط فلم يعطوه الاسم المطلق - كما قالت المرجئة - ولم يسلبوه مطلق الاسم كما قالت الخوارج .

أدلتهم : وقد أيدوا قولهم بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة .

فمن الكتاب قوله تعالى :

﴿ يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأُتِيَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۖ ۝ . الآية ﴾ (١)

قال الشيخ ابن سعدي - في قوله « أخيه » دليل على أن القاتل لا يكفر ، لأن المراد بالإخوة هنا : أخوة الإيمان ، فلم يخرج بالقتل منها ، ومن باب أولى أن سائر المعاصي التي هي دون الكفر ، لا يكفر بها فاعلها ، وإنما ينقص بذلك إيمانه (٢) .

ومن الكتاب - أيضاً - قوله تعالى :

﴿ وَإِن طَافَيْنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بُغِتْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ فَفَعَلُوا آلَتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٣)

يقول ابن كثير : « يقول تعالى آمراً بالإصلاح بين الفئتين الباغيتين بعضهم على بعض . ﴿ وَإِن طَافَيْنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ (٤) »

(١) آية ١٧٨ سورة البقرة .

(٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان لابن سعدي ص ٢١٦ .

(٣) آية ٩ سورة الحجرات .

(٤) آية ٩ سورة الحجرات .

فسماهم مؤمنين مع الإقتتال ؛ وبهذا استدل البخاري وغيره على أنه لا يخرج من الإيمان بالمعصية وإن عظمت ، لا كما يقوله الخوارج ومن تابعهم ...»<sup>(١)</sup> .  
ومن السنة ما يلي :

١ - عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال - وحوله عصابة من أصحابه - : « بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا في معروف فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه ، فبايعناه على ذلك »<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة : هو أن النبي ﷺ لم يحكم على مرتكبي هذه الكبائر بالكفر . وهذا يتناول جميع الكبائر - عدا الشرك - للأدلة التي جاء فيها أن الله لا يغفر أن يشرك به أبداً .

يقول النووي : « وقوله ﷺ : « ومن أصاب شيئاً من ذلك .. إلى آخره » . المراد به ما سوى الشرك . وإلا فالمشرك لا يغفر له .. إلى أن قال : وفي هذا الحديث فوائد منها : تحريم هذه المذكورات . ومنها : الدلالة لمذهب أهل الحق أن المعاصي غير الكفر لا يقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب منها بل هو في مشيئة الله إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عذبه خلافاً للخوارج والمعتزلة ؛ فإن الخوارج يكفرون بالمعاصي .. »<sup>(٣)</sup> .

(١) تفسير ابن كثير ٤ ص ٢١١ .

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان باب ١١ البخاري (مع الفتح) ١ ص ٦٤ ومسلم أنظر : صحيح مسلم (مع شرح النووي) ١١ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٣) أنظر : شرح صحيح مسلم للإمام النووي ١١ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

٢ - كذلك من السنة ما روى البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « أن رجلاً كان على عهد رسول الله ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يلقب حِمَاراً وكان يضحك رسول الله ﷺ - وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب فأُتي به يوماً فأمر به فجلد ، فقال رجل من القوم : اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به . فقال ﷺ : لا تلعنوه فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله »<sup>(١)</sup> يقول ابن حجر - في شرحه - : « ... وفيه الرد على من زعم أن مرتكب الكبيرة كافر ، لثبوت النهي عن لعنه ، والأمر بالدعاء له . وفيه أنه لا تنافي بين ارتكاب النهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب ؛ لأنه ﷺ أخبر بأن المذكور يحب الله ورسوله ، ويؤخذ منه تأكيد ما تقدم : أن نفي الإيمان عن شارب الخمر لا يراد به زواله بالكلية بل نفي كما له - كما تقدم »<sup>(٢)</sup> وغيرها من الأدلة الكثيرة وإنما اكتفيت بما ذكرت إثارة للإيجاز .

### ثانياً: حكم مرتكب الكبيرة - عند أهل السنة - في الآخرة:

بعد أن بينا رأي أهل السنة في مرتكب الكبيرة في الدنيا نشير إلى رأيهم فيه في الآخرة - والمراد بيان حكمهم في مرتكب الكبيرة الذي مات من غير توبة ؛ إذ من المعلوم أن التوبة تجب ما قبلها ، وأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له . ولمعرفة رأيهم نذكر شيئاً من أقوالهم في ذلك .

يقول الإمام أحمد - رحمه الله - : « والشفاعة يوم القيامة حق يشفع قوم في قوم فلا يصيرون إلى النار ، ويخرج قوم من النار بشفاعة الشافعين ، ويخرج قوم من النار بعدما دخلوها ولبثوا فيها ما شاء الله ثم يخرجهم من

(١) رواه البخاري في صحيحه . أنظر : صحيح البخاري (مع الفتح) حـ ١٢ صـ ٧٥ .

(٢) أنظر : فتح الباري لابن حجر حـ ١٢ صـ ٧٨ .



النار، وقوم يخلدون فيها أبداً، وهم أهل الشرك والتكذيب والجحود والكفر بالله عز وجل»<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن تيمية: «وهم— أي أهل السنة— في باب الاسماء والأحكام والوعد والوعيد وسط بين الوعيدية الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلصين في النار، ويخرجونهم من الإيمان بالكلية ويكذبون بشفاععة النبي ﷺ. وبين المرجئة الذين يقولون إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء.. ويكذبون بالوعد والعقاب بالكلية، فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون في النار بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النبي ﷺ إدخر شفاعته لأهل الكبائر من إيمته»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الإمام الطحاوي: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين وهم في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله كما ذكر عز وجل في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾»<sup>(٣)</sup>. وإن شاء عذبهم في النار بعدله ثم يخرجهم منها برحمته، وبشفاعة الشافعين من أهل طاعته ثم يبعثهم إلى جنته...»<sup>(٤)</sup>.

من هذه النصوص يتضح: أن أهل السنة وسط في حكم مرتكب الكبيرة الذي مات من غير توبة: فلم يقولوا: بعدم دخوله النار كما قالت

(١) السنة للإمام أحمد ص ٧٢—٧٣.

(٢) الفتاوى ح ٣ ص ٣٧٤.

(٣) آية ٤٨، وآية ١١٦ سورة النساء.

(٤) الطحاوية (مع الشرح) ص ٤١٦—٤١٧.

المرجئة. ولم يقولوا بتخليده فيها - كما قالت الخوارج - وإنما قالوا: هو تحت مشيئة الله، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه ثم أخرج من النار وأدخله الجنة، فلا يخلد في النار.

أدلتهم: وقد أيدوا قولهم بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة، وإيثاراً للإيجاز نذكر شيئاً منها.  
(أ) أدلتهم من الكتاب:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup>. يقول ابن جرير: «... وقد أبانت هذه الآية أن كل صاحب كبيرة في مشيئة الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه عليه ما لم تكن كبيرته شركاً بالله»<sup>(٢)</sup>. وقال ابن الجوزي: «والمراد من الآية أن لا يغفر لمشرك مات على شركه وفي قوله ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ نعمة عظيمة من وجهين، أحدهما: أنها تقتضي أن كل ميت على ذنب دون الشرك لا يقطع عليه بالعذاب وإن مات مُصراً. الثاني: أن تعليقه بالمشيئة فيه نفع للمسلمين وهو أن يكونوا على خوف وطمع»<sup>(٣)</sup>.

٢ - ومن الكتاب أيضاً: قوله تعالى:

﴿وَالْآخِرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>

يقول ابن كثير - في تفسير هذه الآية -: «لما بين تعالى حال المنافقين المتخلفين عن الغزاة رغبة عنها.. شرع في بيان حال المذنبين الذين تأخروا عن الجهاد كسلًا وميلًا إلى الراحة مع إيمانهم وتصديقهم

(١) آية ٤٨، وآية ١١٦ سورة النساء.

(٢) تفسير الطبري ح ٥ ص ٨٠.

(٣) تفسير ابن الجوزي ح ٢ ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٤) آية ١٠٢ سورة التوبة.

بالحق . فقال : ﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> أي أقرروا بها واعترفوا فيما بينهم وبين ربهم ولهم أعمال أخرى صالحة خلطوا هذه بتلك ، فهؤلاء تحت عفو الله وغفرانه»<sup>(٢)</sup> .

وقال ابن سعدي : « .. فهذه الآية دالة على أن المخلط المعترف النادم الذي لم يتب توبة نصوحاً أنه تحت الخوف والرجاء وهو إلى السلامة أقرب»<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو بكر الجزائري : «إن من هداية هذه الآية : (الرجاء لأهل التوحيد الذين خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً بأن يغفر الله لهم ويرحمهم)<sup>(٤)</sup> .

(ب) : أدلتهم من السنة : وهي كثيرة منها :

١ - حديث عبادة بن الصامت السابق ذكره آنفاً .

فإن فيه : « .. ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه » .

يقول النووي : وفي هذا الحديث فوائد منها : « ... الدلالة لمذهب أهل الحق أن المعاصي غير الكفر لا يقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب منها بل هو في مشيئة الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه .. »<sup>(٥)</sup> .

---

(١) آية ١٠٢ سورة التوبة .

(٢) تفسير ابن كثير ح ٣ ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٣) تفسير ابن سعدي ح ٣ ص ١٣٨ .

(٤) تفسير الجزائري ح ٢ ص ٢٣٤ .

(٥) أنظر : شرح صحيح مسلم للنووي ح ١١ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

٢ - حديث أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «أتاني آت من ربي فأخبرني أو قال : بشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . فقلت : وإن زنى وإن سرق قال : وإن زنى وإن سرق .. الحديث»<sup>(١)</sup> .

يقول النووي : «وأما حكمه ﷺ على من مات مشركاً بدخول النار ، ومن مات غير مشرك بدخوله الجنة : فقد أجمع عليه المسلمون فأما دخول المشرك النار فهو على عمومته .. وأما دخول من مات غير مشرك الجنة فهو مقطوع له به لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مُصراً عليها دخل الجنة أولاً ، وإن كان صاحب كبيرة مات مُصراً عليها فهو تحت المشيئة فإن عفي عنه دخل أولاً ، وإلا عذب ثم أخرج من النار وخلد في الجنة والله أعلم . وأما قوله ﷺ «... وإن زنى وإن سرق» فهو حجة لمذهب أهل السنة أن أصحاب الكبائر لا يقطع لهم بالنار ، وأنهم إن دخلوها أخرجوا منها وختم لهم بالخلود في الجنة»<sup>(٢)</sup> .

٣ - ما رواه عبادة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته القاها إلى مريم وروح منه ، والجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل»<sup>(٣)</sup> .

(١) رواه البخاري في كتاب الرقاق باب ١٣ البخاري (مع الفتح) ح ١١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .  
ومسلم في باب الدليل على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . مسلم (مع شرح النووي) ح ٢ ص ٩٣ - ٩٤ .

(٢) أنظر : شرح النووي لصحيح مسلم ح ٢ ص ٩٧ .

(٣) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب ٤٧ حديث ٣٤٣٥ - ومسلم في كتاب الإيمان على أن من مات على التوحيد دخل الجنة مسلم مع شرح النووي ح ١ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

قال النووي: قوله «أدخله الله الجنة على ما كان من العمل» هذا محمول على إدخاله الجنة في الجملة، فإن كانت له معاصي من الكبائر، فهو في المشيئة، فإن عذب ختم له بالجنة»<sup>(١)</sup>.

٤ - كذلك من أدلتهم تحقق الشفاعة الثابتة بالقرآن والسنة التي تدل على أن مرتكبي الكبائر لا يخلدون في النار إن دخلوها.

قال تعالى: ﴿... مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ...﴾<sup>(٢)</sup>  
وقال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾<sup>(٣)</sup> فهاتان الآيتان وامثالهما: فيها إثبات للشفاعة بالشروط التي أشارت إليها الآيتان. وهي: الإذن من الله للشافع ورضى الله عن المشفوع له والإذن من الله للشافع يعطيه الصلاحية للشفاعة ورضاه سبحانه عن المشفوع له يقتضي أن يكون مسلماً موحداً. وصاحب الكبيرة مسلم موحد<sup>(٤)</sup>، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة - إن شاء الله - من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً»<sup>(٥)</sup>.

يقول النووي: وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فهي نائلة - إن شاء الله تعالى - من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً» ففيه دلالة لمذهب أهل الحق أن

(١) أنظر: شرح النووي لصحيح مسلم ج ١ ص ٢١٧.

(٢) آية ٣ سورة يونس.

(٣) آية ١٠٩ سورة طه.

(٤) أنظر: براءة أهل السنة من تكفير عصاة الأمة ص ٢٦.

(٥) رواه مسلم في كتاب الإيمان باب ٨٦ مسلم (مع شرح النووي) ج ٣ ص ٧٤. وأحمد في

مسنده ج ٢ ص ٤٢٦.

كل من مات غير مشرك بالله تعالى لم يخلد في النار وإن كان مُصرّاً على الكبائر»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يقول الله تعالى: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان... الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»<sup>(٣)</sup>.

فهذه الأحاديث وأمثالها تدل على ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر، وأنه يخرج بها من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان، ومرتكب الكبيرة معه إيمان فهي نائلة - إن شاء الله - وإذا كان كذلك فإنه لا يخلد في النار.

وعليه فإن مرتكب الكبيرة يدخل النار إذا لم يشاء الله المغفرة له خلافاً للمرجئة لكنه لا يخلد فيها خلافاً للخوارج.

وبذلك تتضح وسطية أهل السنة في هذه المسألة والله أعلم.

هذا ما تيسر كتابته حول وسطية أهل السنة والجماعة في حكم مرتكب الكبيرة فأسأله تعالى أن يتقبل صوابه، ويتجاوز عن خطئه، إنه سميع مجيب وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

(١) أنظر: شرح النووي لصحيح مسلم ج ٣ ص ٧٥.

(٢) رواه البخاري في الإيمان باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال حديث ٢٢. البخاري (مع الفتح) ج ١ ص ٧٢.

(٣) رواه أبو داود في سننه برقم ٤٧٣٩ في كتاب السنة، باب في الشفاعة ح ١٠٦. والترمذي في سننه برقم ٢٤٣٧ في صفة القيامة باب ما جاء في الشفاعة وأنظر: جامع الأصول حديث رقم ٨٠١٢.